المجلة العربية للعلوم الانسانية

أسعار المواد الغذائية في مصر خلال العصر الفاطمي*
(358هـ/968م ـ 567هـ/1167م)

عيسى العزام**

* تم إعداد هذا البحث بدعم من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .

** حصل على الدكتوراه في فلسفة التاريخ من الجامعة الأردنية ـ عمان ، عام 1998 .
يعمل حاليا أستاذاً مساعداً في كلية العلوم والآداب ـ جامعة العلوم والتكنولوجيا .

AJH
2000

الملخص

يتناول البحث أسعار الحبوب والمواد الغذائية من حيث : أسباب تذبذب الأسعار ، وآثار الغلاء على السكان ، وسياسة الدولة للحد من الغلاء .

أسعار الحبوب والمواد الغذائية لم تكن ثابتة ، بل كانت تتأثر بالأوضاع السياسية والإدارية للدولة ، وأوضاع فيضان النيل ، والأوبئة ، وسياسة الاحتكار التي كان يمارسها كبار التجار .

وكانت الدولة الفاطمية تحاول الحد من ارتفاع الأسعار من خلال ضبط وزن العملة ، وتشديد قبضتها على الأسواق ، وبخاصة فيما يتعلق بمنع الاحتكار ، وضبط المكاييل والأوزان ، وإقامة متاجر لبيع الغلال ، ودكاكين لبيع الخبز بقصد تثبيت سعرهما أو ترخيصهما ، فضلاً عن ذلك لجأت إلى تحديد الأسعار ابتداء من عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (386 هـ / 996م ـ 411 هـ / 1020 م) .

وكان للغلاء آثار شديدة على مجمل أوضاع الدولة من حيث : اضطراب الأمن ، وتعرض الأسواق ودور الحرف والصنائع للسلب والنهب ، وتدهور التجارة ، وانتشار الأوبئة ، وكثرة الموت ، واضطرار الناس إلى بيع أملاكهم بأبخس ثمن بغية الحصول على الطعام ، وبخاصة أن الرواتب والأجور عند معظم موظفي الدولة لم تكن تتناسب وحجم الغلاء .

المقدمة

يتناول البحث أسعار الحبوب والمواد الغذائية من حيث : أسباب تذبذبها ، وآثار الغلاء على السكان ، وسياسة الدولة للحد من الغلاء ، ولا سيما في عهد كل من الخلفاء : الحاكم بأمر الله [1] (386 هـ/ 996م ـ 411 هـ/ 1020م) ، والظاهر لإعزاز دين الله [2] (411 هـ/ 1020م ـ 427 هـ/ 1035م) ، والمنتصر بالله [3] (427 هـ/ 1035م ـ 487 هـ/ 1094م) الذي بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في عهده .

ولم تكن الأسعار بصفة عامة ثابتة ، بل كانت تتأثر بالأوضاع السياسية والإدارية للدولة من ناحية ، وبأوضاع فيضان النيل من حيث الزيادة والنقص والأوبئة من ناحية أخرى ، فضلاً عن احتكار كبار التجار لبعض الحبوب والمواد الغذائية .

ويعد التحكم في عرض السلع ـ وليس ندرتها ـ من الأسباب الرئيسة لارتفاع الأسعار في العصر الفاطمي ، ولا سيما أن إنتاج مصر من الحبوب في حالة وفاء فيضان النيل كان يكفيها عاماً آخر [4] . ويمكن تتبع حالات التحكم في عرض الحبوب منذ قيام كبار التجار بشراء الحبوب من الفلاحين وهي لا تزال محصولا في الأرض عن طريق تسديد معظم ثمنها مقدماً للفلاح ، حتى يتمكن من شراء البذور ، ودفع الخراج[5] المقرر عليه ، ويقوم هؤلاء التجار بخزن الغلال حتى إذا ما ارتفعت الأسعار قاموا ببيعها [6] . ويذكر ناصر خسرو أن بعض التجار كان لديه مخازن ضخمة بحيث تتسع للغلال التي تكفي أهل مدينة مصر ست سنوات [7] .

كذلك يلاحظ أن الخوف من المستقبل المجهول من الأسباب التي تساعد على ارتفاع الأسعار ، فإذا ما توقف النيل أيام زيادته أو ارتفع قليلاً انتاب القلق الناس في مصر ، فيسارعون إلى تخزين الغلال بقصد تحقيق الأرباح أو ادخار المقادير اللازمة من القوت لهم ولأسرهم . وقد كان ابتداء الشعور بالأزمة وارتفاع الأسعار يحدث في مدينتي مصر والقاهرة ، لاعتماد أهاليهما في الغذاء على الأقاليم التابعة لهما [8] ، لا سيما في الوجه القبلي[9] . ثم يعم الغلاء بقية أنحاء مصر أحياناً ، ولا سيما إذا شهدت البلاد اضطرابات سياسية ، أو لم يتم وفاء فيضان النيل .

سياسة الخلافة الفاطمية للحد من الغلاء في مصر خلال الفترة (358 هـ/ 968م ـ 386 هـ/ 996م)

كان الغلاء في مصر فاحشاً عند بلوغ المد الفاطمي إليها سنة 358 هـ / 968م بسبب اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية ، نتيجة لتغير نظام الحكم في مصر بسقوط الحكم الإخشيدي ، ودخول البلاد تحت النفوذ الفاطمي ، وما صحب ذلك من الخوف من المستقبل ، وهو ما دفع الناس إلى تخزين الغلال . لذلك حاول القائد الفاطمي جوهر الصقلي [10] ضبط الأوضاع في مصر ، لا سيما الاقتصادية منها ، فأصدر قراراً بمنع تخزين القمح ، وأوجب على كل من عنده قمح يزيد عن حاجته إخراجه للأسواق [11] ، بل أصبح جمع الغلال وبيعها يتم تحت إشراف الدولة ، وفي ذلك يقول المقريزي : «فضبط الساحل ، وجمع القماحين في موضع واحد ، ولم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته (أي المحتسب) [12] ، وضرب أحد عشر رجلاً من الطحانين وطيف بهم» [13] ، ثم جمع سماسرة الغلال في مكان ، وسدّ الطرق إلا طريقاً واحداً ، فكان البيع كله هناك ، ولا يخرج قدح غلة حتى يقف عليه [14] ، وبذلك كون الدولة قد أشرفت على جمع الغلال وبيعها ، ومنعت التجار والسماسرة من احتكارها .

كذلك اهتمت الدولة الفاطمية بضبط العملة العباسية المتداولة في مصر ، فمنعت من التداول بالدينار الأبيض ، وكان بعشرة دراهم ، وحددت قيمة الدينار الراضي العباسي [15] بخمسة عشر درهماً ، والدينار المعزي الفاطمي [16] بخمسة وعشرين درهماً ونصف الدرهم [17] .

واهتمت الدولة بإنفاق الأموال الضخمة على مصر لتحسين أوضاعها ؛ حتى إن المقريزي يذكر أن مقدار ما أنفقته الدولة حتى عام 362 هـ / 972م بلغ «أربعة وعشرين ألف ألف دينار» [18] ، لذلك استقرت الأوضاع الاقتصادية في مصر ، ولم تحدثنا المصادر عن أي اضطراب في الأسعار في الفترة الواقعة بين سنتي (360 هـ/ 970م ـ 371 هـ/ 981م) . لكن الغلاء عاد للظهور في سنتي

(372 هـ/ 982م ـ 373 هـ/ 983م) فبلغت حملة الدقيق الجشكار [19] ، أحد عشر ديناراً ، والعلامة [20] اثني عشر ديناراً [21] . فجاع الناس مجاعة عظيمة ، وصحب ذلك وباء أفنى عدداً كبيراً من الناس[22] . وكان الغلاء عاما في مصر والشام والعراق [23] ، لتأخر الأمطار ومن ثَمّ تأخر وفاء فيضان النيل في مصر ، مما أدى إلى تلف جميع ما بذره الناس [24] .

وفي سنة 382 هـ / 992م ، اضطربت الأسعار ، خاصة لحم البقر والخبز ، فاللحم بيع في أول ربيع الأول ؛ كل رطل [25] ونصف بدرهم ، ثم بيع عشرة أواق بدرهم ، ثم أربعة أرطال بدرهم ، ثم ستة أرطال بدرهم . أما الخبز السميذ فكل إثني عشر رطلاً بدرهم ، وما دونه سبعة عشر رطلاً بدرهم [26] ؛ لأن الخبز في مصر كان على نوعين :

- **النوع الأول** : أسمر اللون ، ويُعمل من الدقيق الأسمر الأقل نقاوة ، وهو أرخص الأنواع ويسمونه بالخبز الأسود ، أو الجشكار ، أو خبز الأفران :
- **النوع الثاني** : الخبز الأبيض وهو على نوعين : الحواري ثم السميذ الأكثر جودة ، وثمنه أكثر ارتفاعاً من الخبز الأسمر [27] .

ويبدو أن الاضطراب في الأسعار كان سببه الاضطراب في قيمة الدراهم لدخول نوع من الغش في وزنها وعيارها ، لذلك ارتفع سعر الدينار في مواجهة الدرهم ، فانعكس ذلك على أسعار البضائع . فكان الدينار يساوي خمسة عشر درهماً ونصف الدرهم ، ثم صار يساوي سبعة وسبعين درهماً ، ثم وصلت قيمة الدنيار إلى مئة درهم ، وهو ما دفع الدولة إلى ضرب دراهم جديدة ، وسعرت قيمة كل منها بخمسة دراهم قديمة [28] .

كذلك شددت الدولة قبضتها على الأسواق ، خاصة فيما يتعلق بمنع الاحتكار وضبط المكاييل والأوزان بسبب كثرة بخس الباعة في البيع«فكُتب سجلٌ في الأسواق بالنهي عن ذلك ، وخُوّفوا بأن من وُجدت عنده صنجة [29] أو كيل [30] أو ميزان بعد ثلاثة (أيام) وفيها عيب حلّت به العقوبة [31] » ، كذلك قرئ سجل

صادر عن المحتسب «بألا يؤخذ على الموازين والأرطال حق طبع ـ ضريبة ـ وألا يأخذ أعوان المحتسب من أحد شيئا»[32] . لذلك استقرت الأسعار ، ولم تحدثنا المصادر عن أي اضطراب فيها حتى سنة 386 هـ/ 996م ، وهي سنة وفاة الخليفة العزيز بالله[33] 365 هـ/ 975م ـ 386 هـ/ 996م ، التي عاد فيها الغلاء لاحتكار الغلال وفزع الناس على أثر ولاية الخليفة الحاكم بأمر الله السلطة وعمره لم يتجاوز أحد عشر عاماً [34] . وقد بلغ تليس[35] القمح أربعة دنانير[36] ، والخبز أربعة أرطال بدرهم[37] وهو ما دفع الدولة إلى إصدار مرسوم بمنع بيع القمح لغير الطحانين[38] .

فالدولة لم تكتف بالتدخل في تجارة الجملة ، بل لجأت إلى إقامة متاجر لبيع الغلال ودكاكين للخبز ، بقصد تثبيت سعرهما أو ترخيصهما ، وكانت تلجأ في حالات كثيرة إلى إلغاء الوسطاء في عملية تداول الدقيق والقمح وبيعهما ، فلم تكن تسمح ببيع القمح إلا للطحانين ، ولا يخرج الدقيق من مخازن الدولة إلا إلى المخابز[39] .

كان للدولة مخازن ضخمة في القاهرة تعرف بـ «الأهراء السلطانية»[40] ، تحتوي سنويّاً على ثلاثمائة ألف إردب من الغلال تخصص لأرباب الوظائف والجند والقصور[41] ، كذلك كان يبتاع سنوياً غلة للخليفة بمئة ألف دينار ، يتم تخزينها لحين ارتفاع سعرها فتخرج للأسواق[42] ، وكانت تستغلها الدولة في حالات الأزمات للحد من ارتفاع الأسعار .

الأسعار في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (386 هـ/ 996م ـ 411 هـ/ 1020م)

لم يحدث أي غلاء في الأسعار في صدر خلافته ـ باستثناء سنة ولايته ـ لكن بدأت الأسعار في الاضطراب في الفترة الواقعة بين سنتي (395 هـ/ 1004م ـ 399 هـ/ 1008م)[43] ، ثم عاد الغلاء في سنتي 401 هـ/ 1015م[44] ، و 410 هـ/ 1019م[45] إلى الارتفاع ابتداء من سنة 395 هـ/ 1004م ، وتزايد في سنة 396 هـ/ 1005م ، لا سيما أسعار الدقيق والخبز والشعير وروايا[46] الماء[47] ، فبيعت الويبة[48] من الشعير بخمسة دراهم ، والخبز ثلاثة أرطال بدرهم[49] .

واشتد الغلاء في سنة 398 هـ/ 1007م فعزت الأقوات ، وبيع الخبز ثلاثة أرطال بدرهم ، ثم بيعت حملة[50] الدقيق بستة دنانير ، وتليس القمح بأربعة دنانير ،

والويبة من الأرز بدينار ، واللحم كل رطلين بدرهم ، ولحم البقر رطلين ونصف الرطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والخبز ثماني أواق بدرهم ، وزيت الوقود الرطل بدرهم[51] ، ثم عدمت الأقوات ، وتبع الغلاء وباء أفنى عدداً كبيراً من السكان[52] .

ولم يقتصر الغلاء على الحبوب والمواد الغذائية ، بل شمل الأدوية لكثرة الطلب عليها بسبب الوباء ، فبلغ رطل السكر أربعة دراهم ، وبذر الرمان كل أوقية بدرهم ، ودهن البنفسج كل أوقية بدينار ، والعناب والإجاص كل أوقيتين بدرهم ، والبطيخ بثلاثة دنانير[53] .

أسباب الغلاء وسياسة الدولة لمعالجة الأزمة

أولا ـ اضطراب الأوضاع الداخلية والسياسية في مصر لسوء سياسة الخليفة الحكم بأمر الله مع قادته ورجال دولته ، وفي ذلك يقول الأنطاكي : «وتزايد الحاكم في القتل لسائر من في دولته وبذل سيفه في مقدمي أهل المملكة من الكتاب والقواد والجند والرعايا ، وقطع أيديهم وأفرط في ذلك ؛ فاختلت بلاده وفني رؤساء رجاله . . . ولم يكن بقي من رؤساء دولته من له ذكر ونباهة»[54] ، بينما يقول المقريزي : «وعم بالقتل بين وزير وكاتب وقاض وطبيب وشاعر ونحوي ومغن ومختار . . . وصاحب حرب وصاحب خبر ويهودي ونصراني وقطع حتى أيدي الجواري في قصره ، وكان في مدته القتل والغيلة حتى على الوزراء وأعيان الدولة ، يخرج عليهم من يقتلهم ويجرحهم[55] ، وزاد الأمر سوءاً اندلاع الثورة في ولاية برقة[56] ضد الخلافة الفاطمية سنة 395 هـ/ 1004م والتي تزعمها أبو ركوة[57] ، وتلقب بأمير المؤمنين ، وامتدت الثورة إلى مصر بعد مكاتبة كثير من أعيانها وقبائلها[58] له ، فسار إلى الصعيد ، وحقق الانتصارات على الجند الفاطمي ، وعظم نفوذه في منطقة الوجه البحري[59] حتى تمكنت جيوش الخلافة من هزيمته وقتله سنة 397 هـ/ 1006م[60] .

لقد أدت الثورة وسوء سياسة الحاكم إلى اضطراب حبل الأمن في البلاد ، وانقطاع الغلال التي كانت ترسل لمصر والقاهرة من الصعيد ، وهو ما أدى إلى رعب السكان ولجوئهم إلى تخزين الغلال ، وقد استغل تلك الأزمة كبار التجار الذين بدأوا بالتحكم في عرض السلع في الأسواق لذلك ارتفعت الأسعار بحدة .

وأصدرت الدولة قرارات حازمة لمواجهة الغلاء ، فلجأت وللمرة الأولى في تاريخ الدولة الفاطمية إلى تحديد الأسعار ، فصدر مرسوم عن الخلافة حدد فيه سعر الخبز : كل اثني عشر رطلا بدرهم ، بعد ما كان كل ثلاثة أرطال بدرهم ، وحدد سعر اللحوم : كل رطلين بدرهم[61] ، وتليس القمح بثلاثة دنانير[62] ، وسُعِّر أكثر الأشياء[63] . وصدر مرسوم آخر عن الخلافة أن «أي أحد زاد في السعر فقد أوجب على نفسه القتل»[64] .

ولم تكتف الدولة بذلك ، بل لجأت إلى مهاجمة مخازن التجار ، ومصادرة الغلال المتوافرة فيها ، ووضعها في مخازن الدولة ، وضرب أصحابها بالسياط لاحتكارهم الغلال[65] . كذلك شدد المحتسب من مراقبته للخبازين لمنع الغش في الخبز ، وقد ضرب جماعة منهم بالسياط لغشهم وبيعهم الخبز مبلولاً ليزن أكثر[66] ، وقد كان لحزم الدولة وسطوتها أثر كبير في استقرار الأسعار .

ثانياً ـ الأزمة النقدية التي شهدتها الدولة لانخفاض سعر الدراهم الفضية ورغبة الناس عن التعامل بها[67] لكثرة الغش في وزنها وعيارها ، ففي سنة 395 هـ/ 1004م استقر سعر صرف الدينار على ستة وعشرين درهما[68] ، ثم بلغ في العام التالي أربعة وثلاثين درهماً ، مما أدى إلى اضطراب الأسعار ، فتدخلت الدولة ، وضربت دراهم جديدة[69] ، وحددت قيمة الدينار بثمانية عشر درهما[70] ، وحظرت التعامل بالدراهم القديمة ، وأمرت بتبديلها بدراهم جديدة من دار الضرب ، وأعطوا مهلة ثلاثة أيام[71] وبفعل هذه السياسة بدأت الأسعار في الاستقرار ، وعاد للدراهم قيمتها .

ثالثاً ـ اضطراب فيضان النيل ؛ فالحد الأدنى المطلوب للزراعة أن يزيد

مقياس[72] الفيضان [73] عن أربعة عشر ذراعاً ، فإن انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً تزرع أغلب الأراضي الزراعية ، ويبقى عندهم القوت لعام آخر[74] ، وإذا بلغ مقياس النيل سبعة عشر ذراعاً تروى جميع الأراضي الصالحة للزراعة[75] ، لكن هل يعني هذا أن سنة الخصب سبعة عشر ذراعاً؟ تكاد تجمع المصادر الجغرافية[76] أن سنة الخصب تبدأ من ستة عشر ذراعاً ، وهي الأذرع اللازمة لجباية الخراج[77] ، وأن النهايتين المخوفتين بالنسبة لفيضان النيل في الزيادة والنقصان «اثنا عشر ذراعاً للنقصان ، وثمانية عشر ذراعاً في الزيادة»[78] ، لأنه إذا نقص النيل إلى النهاية المخوفة فهذا يعني استحالة رَيّ جميع الأراضي ، مما يؤدي إلى نقص المحصول ، كما أن الفيضان العالي (أي ثمانية عشر ذراعاً) يؤدي إلى إغراق الأرض وإتلاف الزراعة ، وفي كلتا الحالتين يهدد البلاد القحط الذي كثيراً ما صحبه الوباء[79] .

ونلاحظ أن النيل في سنة 395 هـ/ 1004م بلغ ستة عشر ذراعاً وثلاثة أصابع ، بينما بلغ في سنة 396 هـ/ 1005م ستة عشر ذراعاً وستة عشر إصبعاً ، لذلك كان هذان العامان عامي خصب . أما الغلاء فقد كان نتيجة اضطراب الأوضاع السياسية والداخلية ، والأزمة النقدية التي شهدتها الدولة ، وترتب على ذلك تحكم التجار في عرض الغلال ، وخوف السكان من المستقبل المجهول . أما في سنوات 397 هـ/ 1006م ، و399 هـ/ 1008م ، فقد كان فيضان النيل يتراوح بين أربعة عشر ذراعاً وتسع أصابع ، وأربعة عشر ذراعاً وستة عشر إصبعاً[80] ، وهو الحد الأدنى المطلوب للزراعة ، لكن في تلك السنوات انصرف النيل دون ري معظم الأراضي الزراعية ؛ الأمر الذي أدى إلى فزع الناس والتجار ، ومن ثم الغلاء .

أما في سنة 406 هـ/ 1015م ، فقد بلغ فيضان النيل كما يذكر المقريزي واحداً وعشرين ذراعاً وثلاثة أصابع[81] ، وفي نسة 410 هـ/ 1090م ، بلغ تسعة عشر ذراعاً وثمانية أصابع ، وقد أدى ذلك إلى إغراق الأراضي وتلف المحاصيل الزراعية لذلك حدث الغلاء حتى بيع رطل الدقيق بدرهم ، واللحم أربع أواق بدرهم ، ولم يتقيد التجار بالسعر الرسمي ، فهلك كثير من الناس جوعا حتى بلغ عدد الوفيات مئتين وسبعين ألفا[82] .

الأسعار في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (411 هـ/ 1021م ـ 427 هـ/ 1035م)

شهدت الدولة أزمة اقتصادية كبرى في سنتي414 هـ/ 1023م ، و415 هـ/ 1024م ، وكان من أبرز مؤشراتها ارتفاع حاد في أسعار الحبوب والمواد الغذائية ، وانتشار المجاعة والوباء والموت .

أسباب الغلاء

أولا ـ عدم وفاء النيل : ففي سنة 414 هـ/ 1023م لم يبلغ النيل غير أربعة عشر ذراعاً وأربعة عشر إصبعاً ، وهو الحد الأدنى المطلوب للزراعة في مصر ، غير أن ماء النيل انصرف دون ري معظم الأراضي الزراعية ، وهو ما أدى إلى القلق ، وضجيج الناس وتكالبهم على خزن الغلال ؛ حيث تعذر وجود الخبز في الأسواق[83] ، وتحكم التجار في عرض السلع مما زاد في هول الأزمة . واستمر الغلاء في العام التالي ، على الرغم من وفاء النيل وبلوغه ستة عشر ذراعاً وهي سنة الخصب ؛ وذلك لأن عادة مصر إذا تأخر جري النيل بها امتد الغلاء سنتين ، وفسر ذلك بأن السنة الأولى تقل الغلال فيها ، ويزداد الطلب عليها ، فإذا ما وفى النيل في العام التالي كانت الحاجة ماسة إلى الحبوب لبذرها ، فيزداد ارتفاع سعرها[84] .

ثانيا : **ضعف الإدارة** : فالخليفة الظاهر لإعزاز دين الله تقلد السلطة وهو ابن ستة عشر عاماً ، فانغمس في الترف واللهو[85] ، وترك إدارة الدولة لعمته ست الملك[86] ، وكبار رجال الدولة ، فساست ست الملك الدولة أحسن سياسة[87] ، وعظمت هيبتها عند الناس ، واستقامت الأمور[88] ، حتى وفاتها سنة 415 هـ/ 1024م[89] ، فبدأت تسوء الأحوال الداخلية ، لا سيما أن نفراً من رجال الدولة[90] استبدوا بالأمور دون غيرهم من كبار المسؤولين بما فيهم الوزراء ، فتفشى الغلاء في سنة 414 هـ/ 1024م ، واضطرب الأمن حتى لم يحج أحد في هذه السنة من مصر ، وبلغ بالناس الجوع أنه في عيد النحر مد سماط العيد في قصر الخلافة فهجم عليه عبيد القصر ، ونهبوا جميع ما فيه ، كما تجمع العبيد والنهابة لمهاجمة مدينة مصر ، فأخذ أهلها في الدفاع عن أنفسهم ، وأغلق الناس دورهم وحفروا دونها الخنادق[91]

وربما كان تدهور الأوضاع الداخلية وعجزالدولة عن ضبطها دليلاً واضحاً على مدى ضعف الإدارة .

ثالثاً : الاضطرابات السياسية : وتمثل ذلك بخروج الشام عن دائرة النفوذ الفاطمي ، ففي سنة 415 هـ/ 1024م ، تحالفت أشهر القبائل العربية في الشام ممثلة بـ «بني الجراح[92] ، وبني كلب [93] ، وبني كلاب[94] ضد الخلافة الفاطمية ، واقتسموا الشام ، وبموجب هذا التحالف تكون فلسطين لبني الجراح ، ودمشق وأعمالها لبني كلب ، وحلب وأعمالها لبني كلاب ـ بنو مرداس ـ وكل منهما تمكن من السيطرة على المنطقة المخصصة له ، واستمر هذا التمرد القبلي حتى سنة 420 هـ/ 1029م ؛ حيث تمكنت الخلافة من إعادة نفوذها على الشام[95] . وتمرد الشام على الخلاف يعني إنفاق أموال ضخمة على الجيش لإعادة سيطرتها عليها ، فضلاً عن حرمان الدولة من غلال الشام وخراجها البالغ سنوياً ألف ألف دينار[96] ، وانعكس ذلك على موازنة الدولة التي أعلن عن إفلاسها سنة 414 هـ/ 1024م ، لذلك عجزت الدولة عن دفع رواتب الجند[97] ، بل إن الخليفة لجأ إلى اقتراض المال من كبار رجال الدولة الأغنياء[98] .

مظاهر الغلاء

بدأ الغلاء منذ جمادى الآخرة سنة 414 هـ/ 1023م ، وبلغ ذروته سنة 415 هـ/ 1024م فكانت أسعار الغلال تختلف من شهر إلى آخر ، فتليس القمح ارتفع في جمادى الآخرة 414 هـ/ 1023م من دينار ـ السعر الرسمي ـ إلى دينارين [99] ، ثم إلى ثلاثة دنانير في شهر ربيع الأول 415 هـ/ 1024م[100] ، لكنه انخفض في شوال إلى دينارين ونصف لتدخل الدولة بتحديدها للأسعار[101] ، ثم عاد للارتفاع لإلغاء التسعيرة فبلغ في ذي القعدة ثلاثة دنانير للتليس[102] ، ثم بيع بأربعة دنانير وثلث في ذي الحجة[103] ، وهو أعلى سعر لتليس القمح في هذه الأزمة .

أما سعر الخبز فكان في جمادى الآخرة من سنة 414 هـ/ 1023م كل أربعة أرطال بدرهم ، والخبز المبلول ثلاثة أرطال بدرهم[104] ، ثم بدأ يرتفع من شهر إلى

آخر من عام 415 هـ/ 1024م ؛ ففي شوال بيع كل رطلين بدرهم[105] ، ثم غلا في ذي القعدة فبيع خبز السميد رطلين بدرهم وربع ، والخبز الجشكار رطلين بدرهم [106] ، ثم بيع كل رطلين بدرهم وربع الدرهم ، والخبز الحواري رطلان بدرهم[107] ، ثم اشتد الغلاء في ذي الحجة فبيع الخبز كل رطل وربع الرطل بدرهم[108] ، ثم تعذر وجوده فبيع الرطل بدرهم[109] .

أما الدقيق فبيعت الحملة منه في جمادى الآخرة 414 هـ/ 1023م ، بدينارين وربع الدينار[110] ، ثم تحرك السعر في سنة 415 هـ/ 1024م ، فبيعت حملة الدقيق بأربعة دنانير ونصف الدينار وقيراطين[111] ، والرطلان ونصف الرطل بدرهم[112] ، مما دفع الدولة إلى التدخل لتحديد الأسعار ، فحددت سعر حملة الدقيق بأربعة دنانير[113] ، لكن لم يتم الالتزام بذلك فبيعت حملة الدقيق في ٨ ذي الحجة 415 هـ / 1024م ، بستة دنانير[114] . أما الشعير فقد بيع في ربيع الأول 415 هـ/ 1024م ، كل أربع ويبات بدينار[115] ، ثم تحرك السعر فبيع تليس الشعير بدينار[116] .

أما لحوم الأبقار فقد تعذر وجودها في الأسواق لمنع الدولة من ذبح الأبقار في سنة 415 هـ/ 1024م ، حرصا على دوام الزراعة[117] ، أما اللحوم الأخرى فكانت نادرة وغالية السعر ، فكانت تباع كل أربعة أواق بدرهم[118] .

كذلك حدث غلاء شديد على التبن فبيع حمل[119] التبن في سنة 414 هـ / 1023م ، بعشرين درهما[120] ، ثم فقد وبيع ، إن وجد ، كل حمل بدينار[121] .

وارتفعت أسعار مياه الشرب ، فبيعت راوية الجمل بثلاثة دراهم ، وراوية البغل بدرهمين ، لنفاد عدد كبير من دواب الجمل ، ووفاة كثير من السقائين من الوباء[122] .

وعلى العموم ، كان الغلاء شاملا جميع الحبوب والمواد الغذائية ، وفي ذلك يقول المسبحي : «وغلا كل شيء من سائر الحبوب وأصناف ما يؤكل[123] ، بحيث ارتفع تليس القمح تدريجيا من دينار إلى أربعة دنانير ونصف الدينار ، والخبز من

كل أربعة أرطال بدرهم إلى كل رطل بدرهم ، وحملة الدقيق من دينارين وربع إلى ستة دنانير ، وكذلك سائر الغلال والمواد الغذائية بما فيها روايا الماء .

آثار الغلاء على الدولة

وكان للغلاء آثار شديدة على السكان «وأصبح الناس في مصر على أقبح حال من الأمراض والموت وشدة الغلاء وعدم الأقوات»[124] ، ويصف المقريزي شدة الأزمة بقوله : «وكثر الخوف في ظواهر البلد ، وكثر اضطراب الناس . . . وكثر ضجيج العسكر من الفقر والحاجة فلم يجابوا . . . واشتد الغلاء وفشت الأمراض وكثر الموت في الناس ، وفقد الحيوان فلم يقدر على دجاجة ولا فروج . وعز الماء لقلة الظهر (الدواب) فعم البلاء من كل جهة ، وعرض الناس أمتعتهم للبيع ، فلم يوجد من يشتريها ، وخرج الحجاج فقطع عليهم الطريق . . . واخذت أموالهم وقتل منهم كثير ، وعاد من بقي فلم يحج أحد من أهل مصر ، وتفاقم الأمر في شدة الغلاء . . . وأصبح الناس بمصر على أقبح حال من الأمراض والموتات وشدة الغلاء وعدم الأقوات وكثر الخوف من الذعّار (الحرامية) . . . ونهبت الأرياف ، وكثر طمع العبيد ونهبهم وجرت أمور من العامة قبيحة . . . وانقضت السنة والناس في أنواع من البلاء»[125] .

إن الفقراء من أشد الفئات الاجتماعية تأثرا بالغلاء ، ووصف حالهم المسبحي بقوله : «وكان أكل الضعفاء وما يطعمونه أولادهم العساليج الخشنة من القنبيط[126] التي ينزعها البقالون عن رؤوس الكُرنب ويرمونها فيقتاتها الضعفاء ، وباليسير من كسب اللوز وكسب السمسم . . . وحل بالناس ضرّ ومصعبة عظيمة . .[127] . فكانوا يصيحون في كل ناحية من الجوع ، واستغاثوا بالخليفة عندما شق موكبه شوارع مدينة مصر : «الجوع يا أمير المؤمنين ، الجوع لم يصنع بنا هكذا ، أبوك ولا جدك فالله في أمرنا»[128] .

واضطرب الأمن في البلاد ، فكثرت أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الذعار والعبيد ، وبعض عامة الناس ، فنهبوا كثيرا من مدن الساحل والأرياف ، وبلغ

النهب ذروته في مدينتي مصر والقاهرة ، وهو ما دفع الدولة إلى محاربتهم بشدة بالقتل والضرب والسجن ، وصدر مرسوم عن قصر الخلافة لعامة الناس بقتل من يتعرض لهم من العبيد «وأذن للناس عامة بأن مَن تعرض لهم من العبيد فليقتلوه»[129] .

سياسة الدولة لمعالجة الأمور

لجأت الدولة إلى اتخاذ قرارات حازمة للحد من الغلاء ، فشددت من سياسة تحديد الأسعار ، فقد أمر المحتسب أن يباع خُبز الجشكار : كل خمسة أرطال بدرهم ، والخبز الحواري : كل أربعة أرطال بدرهم . غير أن هذه السياسة أثارت احتجاج كبار التجار الذين سارعوا إلى إغلاق حوانيتهم ومطاحنهم ، وهو ما أدى إلى تعذر وجود الخبز ، وعُدم الدقيق ، مما اضطر المحتسب إلى إلغاء القرار ، وإصدار مرسوم جديد يقضي ببيع الخبز : كل خمسة أرطال بدرهم من المخابز التي تمتلكها الدولة ، وتباع بقية الأخبار بغير تسعير[130] ولعل تراجع المحتسب عن قراره يدل على مدى ضعف إدارة الدولة ، وإلا لالتزم التجار بالسعر الرسمي كما حدث في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله .

وأمر المحتسب بإخراج الغلال من مخازن الدولة إلى الأسواق للحد من الغلاء[131] ، وضيق على الطحانين وألزمهم الوظيفة التي تكون للخبازين ، وختم على مخازنهم[132] ، ثم أمر بإحضار السماسرة وحمّالي القمح ، وأصحاب المخازن ، وضرب بعضهم بالدرة لاحتكارهم الغلال ، وأغلق مئة وخمسين مخزنا للقمح ، ومنع من بيع أي شيء منها[133] ، غير أن هذا الإجراء أدى إلى فقدان الخبز والدقيق من الأسواق ، واشتداد المجاعة ، وعلى أثر ذلك اضطر المحتسب إلى إعادة فتح المخازن التي ختمها وحدد سعر تليس القمح بدينارين ونصف ، وحملة الدقيق بأربعة دنانير ، والخبز : رطلان ونصف الرطل بدرهم[134] ، كذلك قررت الدولة رفع المكوس[135] عن جميع الغلال التي تنتج داخل مصر للحد من الغلاء[136] ، ومع ذلك استمر الغلاء حتى نضج محصول عام 415 هـ/ 1024 .

وقد بدأت الأحوال الاقتصادية للدولة بالاستقرار بحلول عام 416 هـ / 1026م ، لوفاء النيل حيث بلغ ستة عشر ذراعاً ، كذلك بدأ يظهر على المسرح السياسي للدولة أبو القاسم الجرجرائي[137] ، الذي قلده الخليفة الوزارة وأمور الدولة جميعها سنة 418 هـ/ 1027م ، مما كان له أثر واضح في استقرار الأوضاع الاقتصادية ، فسارت الأحوال على سداد[138] ، واستقامت أحوال الدولة[139] ، لكفايته وحسن سياسته ، لذلك عندما تحرك السعر في مصر خلال سنتي 422 هـ / 1030م[140] ، 423 هـ/ 1031م[141] ، لتأخر وفاء النيل ، سارع إلى معالجة الأزمة بجلب الغلال من الشام إلى مصر ، فاستقرت الأسعار[142] .

الأسعار في عهد الخليفة المستنصر بالله 427 هـ/ 1035م ـ 487 هـ / 1094م

تميزت الحياة الاقتصادية في صدر خلافته (427 هـ/ 1035م ـ 443 هـ/ 1051م بالرخاء ، وهذا ما أكده ناصر خسرو الذي زار مصر بين سنتي 438 هـ/ 1046م ـ 442 هـ / 1050م بقوله : «ولقد رأيت في مصر والقاهرة من ألوان غنى الأغنياء ما لو بسطته لما صدقه الأعاجم من أهل فارس ولظنوا بي الظنون ، وثروة أهل مصر لا تقع تحت الحصر ، والرفاهية التي رأيتها بين المصريين لم أرَ مثلها أو قريباً منها في أي مكان في العالم»[143] .

لكن الرخاء الاقتصادي لم يستمر طويلاً ، فسرعان ما بدأ الاضطراب الاقتصادي ، ففي سنوات 444 هـ/ 1052م[144] ، 446 هـ/ 1054م[145] ، 447 هـ / 1055م ، و448 هـ/ 1056م[146] ، حدث غلاء شديد بحيث بيع الخبز : كل أربعة أرطال بدرهم [147] ، وكان الغلاء بسبب تلاعب التجار في الأسعار ، واحتكارهم للغلال والمواد الغذائية ، ولم يكن الغلاء بسبب نقص النيل ، لأن منسوبه في تلك السنوات كان يزيد على سبعة عشر ذراعاً باستثناء سنة 446 هـ/ 1054م ، فقد كان منسوبه خمسة عشر ذراعاً وأربعة عشر إصبعاً .

وقد استطاع الوزير اليازوري[148] تجاوز الاضطراب الاقتصادي عن طريق إحكام سيطرة الدولة على محصول القمح ، وذلك بشرائه من الفلاحين ، ووضعه

في مخازن الدولة ، وتولي بيعه للخبازين للحد من تلاعب التجار بالأسعار ، وحدد ثمن تليس القمح بثلاثة دنانير ، بعدما كان بثمانية دنانير[149] ، والخبز بيع كل عشرة أرطال بدرهم بدل كل أربعة أرطال بدرهم[150] .

الشدة العظمى (459 هـ/ 1066 م ـ 415 هـ/ 1024م)

بعد مقتل الوزير اليازوري سنة 450 هـ/ 1058م ، بدأت أمور الدولة بالاضطراب حتى حدث ما يعرف بالشدة العظمى[151] (459 هـ/ 1066م ـ 465 هـ / 1072م ، فعمت الفوضى في مصر ، لافتقار الدولة للإدارة الناجحة «بحث لم ترَ الدولة صلاحاً ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ، ولا يرضى تدبيره»[152] ، فقد كان الوزراء بعد اليازوري يتغيرون بسرعة مذهلة حتى تم تغيير الوزارة حوالي أربع وخمسين مرة[153] ، بتدخل من أمراء الجند [154] ، وأم المستنصر[155] ، التي هيمنت على شؤون الدولة ، ولم يكن لدى الخليفة من الحزم وقوة الشخصية ما يجعله قادراً على كبح جماحهم ، فاختلطت الأمور عليه ، واختلت أحوال الدولة [156] ، وصار قصره مسرحاً للدسائس التي يحوكها رجال الدولة بعضهم ضد بعض[157] . وكان لضعف سلطة الخليفة ، وانحطاط الوزارة لكثرة تغييرها انعكاس خطير على أوضاع الدولة ، ولا سيما المالية والإدارية منها ، فوارداتها قلت ، وأعمالها خربت حتى إن الأرض السفلى[158] قد انخفضت وارداتها من ستمائة ألف دينار إلى مالا نسبة له[159] بسبب الفتن ، وتغلب الولاة ـ المعينون أصلاً من قبل الخلافة ـ على أعمال الدولة «فاستنظروا راخي ارتفاعها ، فاتضع الارتفاع وعظمت النفقات» حتى لم يعد باستطاعة جباة الأموال تقويم الضرائب ، ولا سيما الخراج والجزية[160] ، والمكوس على النحو الحقيقي لخوفهم من الولاة وأمراء الجند [161] ، وسيطر كبار الملاك على كثير من أراضي الدولة[162] فتلاشت الأمور ، واضمحل الملك ، وتقاسم أمراء الجند أعمال الدولة .

وتكاد تجمع المصادر التاريخية[163] على أن الشدة نتجت عن ضعف الخلافة ، وانحطاط الوزارة ، وسوء سياسة أم المستنصر ، والصراع بين طوائف الجند ، لا سيما

بين الأتراك والعبيد ، فاختلت أوضاع مصر ولم تجد الأرض من يزرعها أو يعتني بطرق ريها من إقامة الجسور والدواليب والقناطر ونحوها[164] ، وفي ذلك يقول ابن ميسر : «ولم يكن هذا الغلاء عن قصور مد النيل ، وإنما كان من اختلاف الكلمة ومحاربة الأجناد بعضهم بعضاً . . . وكانت هذه السبع سنين يمد فيها النيل ويطلع وينزل فلا تجد من يزرع أراضي مصر»[165] .

ولا شك أن الغلاء لم يكن ناتجاً عن عدم وفاء النيل ، لأن القحط والمجاعة يحدثان بمصر إذا نقص النيل عن اثني عشر ذراعاً [166] ، وهذا لم يحدث طوال عهد المستنصر بالله ، والنيل لم ينخفض عن ستة عشر ذراعاً طوال فترة الشدة العظمى ، إلا في سنة 460 هـ/ 1067م ، حيث بلغ خمسة عشر ذراعاً وستة أصابع .

وكان من أول مظاهر الأزمة ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية ارتفاعاً حاداً لم يسبق له مثيل في العصر الفاطمي ، فقد ارتفع إردب[167] القمح من ثلاثة دنانير إلى ثمانية دنانير[168] ، ثم بلغ ثمانين دينارا سنة 415 هـ/ 1024م[169] ، ثم مئة دينار سنة 461 هـ/ 1068م[170] ، ثم مئتي دينار سنة 462 هـ/ 1069م ، ثم عدم أصلاً[171] ، وصار الخبز يباع بالرغيف ، فبلغ سعره خمسين ديناراً[172] ثم مائة دينار[173] ، واضطر الناس إلى بيع أملاكهم بأبخس ثمن بغية الحصول على الطعام[174] ، فباع رجل داره في القاهرة ـ التي اشتراها بسبعمائة دينار ـ بعشرين رطل دقيق[175] ، واضطر الناس إلى أكل جلود الكتب[176] ، وجلود الأبقار[177] ، والجيف والكلاب والقطط[178] ، وأدى الجوع والوباء والفتن إلى فناء ثلث أهل مدينة مصر[179] ، إذ إن أهل البيت الواحد كانوا يموتون كلهم في ليلة واحدة[180] ، وعجز الناس عن مواراة الأموات فكفنوهم في الأنخاخ[181] ، ثم عظمت شناعة الموت وتضاعف العجز ، فصاروا يحفرون الحفائر الكبار ويلقون فيها الأموات بعضهم على بعض حتى تمتلئ الحفرة بالرمم من الرجال والنساء والصغار والكبار ، ثم يهال عليها التراب[182] ، ثم اضطر الناس إلى إلقاء موتاهم في النيل بغير أكفان[183] .

واضطرب الأمن في مصر يقول المقريزي : «وقد اشتد الخوف بمصر ، وكثر التشليح في الطرقات نهاراً والخطف القتل»[184] ، ونهب الجنود دور العامة[185] ، وقد

انعكس ذلك على مجمل أوضاع الدولة الاقتصادية ، فالأسواق ودور الصنائع والحرف تعرضت للنهب والسلب وتدهورت التجارة ، «وعدم الجالب من سائر الأصناف ، وتأخرت التجارة ، وانقطع الكارم»[186] ، أي تجارة التوابل والبهارات ، ولا سيما أن مصر كانت معبراً لتجارة الترانزيت بين الشرق والغرب .

واستمر الغلاء حتى سنة 466 هـ/ 1073م ، فقلد الخليفة الوزارة وأمور الدولة جميعها لأحد كبار قادة الدولة الذي قدم من الشام وهو الأمير بدر الجمالي[187] ، وجاء في نص التقليد «وقد قلدك أمير المؤمنين جوامع تدبره ، وناط بك النظر في كل ما وراء سريره فباشر ما قلدك أمير المؤمنين من ذلك مدبراً للبلاد ، ومصلحاً للفساد ، ومدمرا أهل العناد»[188] ، فتمكن الأمير بدر الجمالي من قمع الفتنة التي عصفت بمصر ، وأعاد سلطة الدولة على ولاياتها ، وأقر الأمن والاستقرار فيها[189] ، ثم عمل على إصلاح أحوال البلاد الاقتصادية ، فمنع الاحتكار ، وفي ذلك يقول المقريزي : «نادى بإخراج الغلال وبيعها ، وعاد يهجم على كل من بلغه أن عنده غلة خزين ، فإذا وجد ذلك طلبه وكشف عن ما يكفيه وجميع عائلته من تلك الغلة مدة سنة كاملة ، ويأمر بالفاضل عنه فيباع ويُصب في العراص ـ مخازن الدولة ـ فرخص السعر وطابت نفوس الناس»[190] .

وأطلق الخراج للمزارعين لمدة ثلاث سنين[191] ليتمكنوا من إعادة إعمار الأرض وتنظيم الخلجان ، وإقامة القنوات الرئيسة التي تدخل ضمن اختصاصها ، وقد انعكس ذلك على تحسن وضع الدولة الاقتصادي ، بحيث ارتفع الخراج من (600.000) دينار عام 462 هـ/ 1069م ، إلى (3,100,000) دينار عام 478 هـ/ 1085م [192] وانخفضت الأسعار حتى بيع تليس القمح بربع دينار[193] .

وكان لقوة سطوة الدولة وحسن سياستها في عهد الأمير بدر الجمالي أثر كبير فلم يحدث غلاء طيلة عهده على الرغم من أن فيضان النيل في سنة 481هـ/ 1088م أدى إلى تلف معظم المحاصيل الزراعية[194] .

الأسعار في أواخر العصر الفاطمي (487 هـ / 1094 م ـ 467 هـ/ 1167م)

وفي عهد الخليفة المستعلي بالله[195] (487 هـ/ 1094م ـ 495 هـ/ 1101م) حدث في الفترة الواقعة بين سنتي (490 هـ/ 1096م ـ 493 هـ/ 1099م) غلاء في الأسعار لتلف كثير من الغلال والمزارع لبلوغ النيل النهاية الخطيرة وهي ثمانية عشر ذراعا[196] . غير أن الدولة استطاعت الحد من الغلاء ، وتجاوز الأزمة الاقتصادية بفعل حزمها ، وإخراجها للغلال من مخازنها إلى الأسواق والتشديد على ضرورة التقيد بالأسعار التي حددتها .

واهتمت الدولة بعمارة الأرض فقد أصدرت سجلاً في سنة 501 هـ/ 1101م بحل جميع الإقطاعات[197] لكثرة شكوى أصحاب الإقطاعات الصغيرة من الأجناد من قلة دخل إقطاعاتهم بالنسبة لإقطاعات الأمراء ، ثم أعادت مسح الأراضي ووزعتها كإقطاعات على الأجناد والأمراء عن طريق المزايدة ، وفي ذلك يقول ابن المأمون البطائحي : «كثرت شكاوي الأجناد وطوائف العسكر المصرية بسبب إقطاعاتهم ، وأنها خربت وقلّ ارتفاعها ، وأنها لا تقوم ببعض كلفهم ، وأن الإقطاعات التي بيد الأمراء زائدة عن الارتفاع . . . ثم حلّ الإقطاعات ووقعت الزيادة فيها ، وتميز لكلٍّ منهم إقطاع وكتبت المناشير بذلك»[198] ، فطابت نفوس الجميع وأقبلوا على زراعة الأرض .

وقد أصدرت الدولة سجلا آخر في سنة 510 هـ/ 1116م سامحت فيه جميع مستحقاتها من الخراج على الأمراء والأجناد والفلاحين حتى أواخر هذه السنة ، وفي ذلك يقول المقريزي : «ومبلغ ما سُمح به من البواقي ألفا ألف وسبعمائة ألف وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة وستون ديناراً ، ومن الورق سبعة وستون ألفاً وخمسة دراهم ، ومن الغلة ثلاثة آلاف وثمانمائة ألف وعشرة آلاف ومئتان وتسعة وثلاثون إردباً ، . . . ومن الأغنام مئتا ألف وخمسة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وخمسة رؤوس . . . ومن الأبقار اثنان وعشرون ألفاً ومئة وأربعة وستون رأساً ، ومن الدواب والسمن والجبن والصوف والشعر شيء كثير»[199] ، وكان الهدف

من هذه المساحة هو تخفيف العبء عن كاهل الناس ، وتشجيع الزراعة بشكل خاص .

وكان لسياسة الدولة أثر كبير في زيادة مواردها حتى بلغت في سنة 515 هـ / 1121م ، خمسة آلاف ألف دينار ، ومتحصل مخازن الدولة ألف ألف إردب[200] ، وهذا لم يحصل لها منذ مطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي .

واستمر الرخاء الاقتصادي للدولة في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله[201] (495 هـ / 1101م ـ 534 هـ / 1130م) لحسن سياسة وزيره المأمون البطائحي[202] ـ المتحكم بأمور الدولة ـ الذي كان «شديد المهابة في النفوس وعنده فطنة تامة وتحرز وبحث عن أخبار الناس وأحوالهم ، حتى إنه لا يتحدث أحد من سكان مصر والقاهرة بحديث في ليل أو نهار إلا ويبيت خبره عند المأمون ، ولا سيما أخبار الولاة وعمالهم ، ومشت في أيامه أحوال البلاد وعمرت ، وساس الرعايا والأجناد وأحسن سياسته»[203] ، التي انعكست آثارها على مجمل أوضاع الدولة الاقتصادية «وتردد المسافرون والتجار ، وجلبت البضائع ، وزاد الحاصل في الخزائن من كل صنف مضافاً إلى ما كان فيها»[204] ، لذلك لم يحدث غلاء طيلة عهده ، بل نزع السعر ، وبيع إردب القمح بدينار[205] .

لكن الغلاء عاد إلى الظهور في عهد الخليفة الحافظ لدين الله[206] (524 هـ / 1130م ـ 544 هـ / 1149م) لسوء الإدارة ، وقلة اهتمام الدولة بحفر السدود الترابية والقنوات للتخفيف من آثار فيضان النيل ، لذلك عندما بلغ الفيضان ثمانية عشر ذراعاً في سنوات 532هـ / 1137م ، و533 هـ / 1138م ، و537 هـ / 1142م ، و538 هـ / 1143م ، و539 هـ / 1144م[207] ، أتلف كثيراً من الغلال ، وهو ما أدى إلى المجاعة وارتفاع الأسعار ، بحيث ارتفع سعر إردب القمح من دينار إلى ثلاثة دنانير عام 532 هـ / 1137م[208] ، وبلغ الغلاء ذروته سنة 538 هـ / 1143م حتى وصل إردب القمح إلى تسعين درهماً ـ خمسة دنانير ذهب ـ وحملة الدقيق بمئة وخمسين درهماً ، والخبز ثلاثة أرطال بدرهم ، والويبة الشعر سبعة دراهم ، والزيت

الطيب : الرطل بثلاثة دراهم ، والجبن : كل رطل بدرهمين ، والبيض : كل مئة بعشرة دراهم ، والزيت الحار : الرطل بدرهم ونصف الدرهم ، والقلقاس كل رطل بدرهم ، والدجاج والفراريج لا يقدر على شيء منها ، وصحب الغلاء الوباء والموت [209] فهلك عدد كبير من الناس .

كذلك حدث غلاء في سنتي 551 هـ / 1156م [210] و555 هـ / 1160م[211] ، وقد وصف ابن القلانسي غلاء عام 551 هـ / 1156م بقوله : «وردت الأخبار من ناحية مصر بارتفاع أسعار الغلة بها ، وقلة وجودها ، وشدة إضرارها بالضعفاء والمساكين وغيرهم»[212] . وكان سبب الغلاء تحكم التجار بعرض السلع ، ولجوء بعض رجال الدولة إلى احتكار الغلال كالوزير الصالح طلائع بن رزيك [213] الذي «أساء السيرة باحتكار الغلات فوقع الغلاء وارتفعت الأسعار»[214] .

وعرف عن الوزير الصالح بن رزيك حب جمعه للمال حتى أخذ يبيع الولايات للأمراء ، وجعل مدة الولاية سنة أو ستة أشهر فقط ، فتضرر الناس من كثرة تردد الولاة عليهم . كما كان هؤلاء الولاة يتبعون السياسة نفسها مع مرؤوسيهم ، وكانت النتيجة انتشار الرشوة والفساد والاختلاس وإرهاق الشعب بجمع الضرائب[215] .

وبعد الصالح بن رزيك دخلت البلاد في آخر أطوار الضعف والانهيار نتيجة الصراع الذي نشب في سبيل السيطرة على الحكم بين كبار رجال الدولة[216] .

وتجدر الإشارة إلى أن فيضان النيل في كثير من السنوات كان يزيد عن ثمانية عشر ذراعاً ـ وهي النهاية الخطيرة ـ ومع ذلك لم يحدث إتلاف للغلال أو اضطراب في الأسعار لحسن إدارة الدولة بكثرة حفر السدود الترابية والقنوات ، وهو ما يحد من آثار الفيضان على الغلال كما حدث خلال عهد الخليفة الآمر بأحكام الله .

علاقة الأسعار بالرواتب

لم يكن للخليفة راتب محدد في العصر الفاطمي ، أما الوزير فيحتل الصدارة

في قائمة رواتب موظفي الدولة ، ثم يليه رواتب القضاة وأرباب الرتب بحضرة الخليفة ، وحواشي الخليفة وأرباب الدواوين ، ثم تتدرج الرواتب إلى صغار الموظفين الذين يأخذون أقل الرواتب .

لقد كان راتب الوزير في الشهر خمسة آلاف دينار ، ولكل فرد من إخوانه أو أولاده من ثلاثمائة إلى مئتي دينار ، ولحواشي الوزير من خمسمائة إلى ثلاثمائة دينار ، ما عدا الإقطاعات التي كانت تمنح للوزراء[217] ، فإقطاع الوزير يعقوب بن كلس[218] كان ثلاثمائة ألف دينار سنوياً[219] ، كما منح الخليفة العزيز بالله الوزير جعفر بن الفرات[220] ، الذي تقلد الوزارة سنة 382 هـ / 992م ، إقطاعات واسعة في مصر والشام ، كان مردودها سنوياً خمسة وخمسون ألف دينار[221] .

أما قاضي القضاة فكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره مئة دينار[222] ، إلا أنه منذ أواسط القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، أصبح يأخذ ألفي دينار شهرياً ، ويتقاضى القضاة الآخرون كل حسب رتبته ، وكانت رواتبهم بعامة مرتفعة للحد من الرشاوي[223] .

وتقاضى الموظفون من أرباب الرتب الدينية رواتب متباينة كل حسب عمله ، فداعي الدعاة مئة دينار ، ولكل من قراء الحضرة (الخليفة) عشرون ديناراً إلى خمسة عشر إلى عشرة دنانير ، ولُخطباء الجوامع من عشرين ديناراً إلى عشرة دنانير[224] .

وكانت رواتب أرباب الرتب بحضرة الخليفة متباينة ومرتفعة مقارنة مع الموظفين الآخرين ، فراتب كاتب الدست الشريف[225] مئة وخمسون ديناراً ، ولكل واحد من كتابه ثلاثون ديناراً ، وراتب متولي مجالسة الخليفة مئة دينار ، وصاحب الباب[226] مئة وعشرون ديناراً ، وحامل السيف وحامل الرُّمح للخليفة في المواكب ـ سبعون ديناراً . أما رواتب حواشي الخليفة فكانت تتراوح بين مئة دينار وعشرة دنانير ، وفراشو القصور بين ثلاثين ديناراً وخمسة دنانير[227] .

أما أرباب الدواوين فقد اختلف بعضهم عن بعض في الراتب ؛ فمتولي ديوان

النظر[228] سبعون ديناراً ،وديوان التحقيق[229] خمسون ديناراً ، وديوان المجلس [230] أربعون ديناراً ، وصاحب دفتر المجلس خمسة وثلاثون ديناراً ، وديوان الجيوش[231] أربعون ديناراً ، ولجميع أصحاب الدواوين الأخرى[232] لكل واحد عشرون ديناراً ، ولكل من مستخدمي الدواوين راتب يتراوح بين عشرة دنانير وخمسة دنانير[233] .

أما الولاة فكان لكل منهم خمسون ديناراً ، وبقية المستخدمين في الولايات رواتب شهرية تتراوح بين عشرين ديناراً وخمسة دنانير[234] .

وكانت رواتب أمراء الجند تتراوح بين خمسين وثلاثين دينارا[235] ، أما رواتب الجند فكانت بين عشرين ديناراً ودينارين وهي أقلها[236] .

أما راتب نقيب الأشراف فكان عشرين ديناراً ، ولمشرف ديوانه عشرة دنانير ، ولكل من مستخدمي الديوان خمسة دنانير[237] .

وكانت أجور العمال وأرباب المهن بعامة تتراوح بين عشرة دنانير ودينارين شهريا[238] .

نلاحظ أن رواتب معظم موظفي الدولة وأجورهم لا تتناسب وحجم الغلاء الذي هز مصر أحياناً خلال العصر الفاطمي .

ويستخلص من البحث ما يلي :

أولاً : أن أسعار الحبوب والمواد الغذائية لم تكن ثابتة ، بل كانت تتأثر بالأوضاع السياسية والإدارية للدولة ، وأوضاع فيضان النيل من حيث الزيادة والنقص ، والأوبئة ، فضلا عن احتكار التجار لبعض الحبوب والمواد الغذائية .

ثانياً : كانت الأزمات الاقتصادية تتقلص ، ويتم تخطيها بأقل الخسائر في ظل الحكام الأقوياء والوزراء المخلصين والمهتمين بأمور البلاد والعباد ، في حين تشتد الأزمات في ظل الحكام الضعفاء .

ثالثا : كانت الدولة تحاول الحد من ارتفاع الأسعار من خلال ضبط وزن العملة وعيارها ، وتشديد قبضتها على الأسواق ، لا سيما فيما يتعلق

بمنع الاحتكار ، وضبط المكاييل والأوزان . كذلك كانت تخزن بعض الغلال لإخراجها للأسواق وقت الحاجة ، وتلجأ إلى إقامة المتاجر لبيع الغلال ودكاكين لبيع الخبز ، بقصد تثبيت سعرهما أوترخيصهما ، وأحياناً تلغي الوسطاء في عملية تداول وبيع الدقيق والقمح ، فلم تكن تسمح ببيع القمح إلا للطحانين ، ولا يخرج الدقيق من مخازن الدولة إلا إلى المخابز ، فضلا عن ذلك لجأت إلى تحديد الأسعار ابتداء من عهد الخليفة الحاكم بأمر الله .

رابعاً : كان للغلاء آثار شديدة على مجمل أوضاع الدولة من حيث اضطراب الأمن ، وتعرض الأسواق ودور الحرف والصنائع للسلب والنهب ، وتدهور التجارة ، وانتشار الأوبئة وكثرة الموت ، واضطرار الناس إلى بيع أملاكهم بأبخس ثمن بغية الحصول على الطعام .

خامسا : لم تكن الرواتب والأجور بالنسبة لمعظم موظفي الدولة تتناسب وحجم الغلاء .

الهوامش والمراجع

(1) الحاكم بأمر الله : هو أبو علي منصور بن العزيز بالله أبي منصور نزار بن المعز لدين الله ، ولد في القاهرة سنة 375 هـ/ 985م ، وتقلد الخلافة سنة 386هـ/ 996م ، وقتل سنة 411 هـ/ 1020م بتدبير أخته ست الملك لسوء سياسته وبطشه برجال الدولة . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت 845هـ/ 1441م) : **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء** ، 3 أجزاء ، تحقيق جمال الدين الشيال ، ومحمد حلمي محمد أحمد ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة : 1973م ، ج2 ، ص3 – 123 ؛ ابن ظافر ، جمال الدين علي الأزدي (ت 622هـ/ 1225م) : **أخبار الدول المنقطعة** ، تحقيق أندريه فريه ، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة : 1972م ، ص43 – 62 ؛ الدواداري ، أبو بكر بن عبدالله بن أيبك (ت 736هـ/ 1335م) : «الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية» ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، المعهد الألماني للآثار الشرقية ، القاهرة : 1961م ، ص256 – 312 .

(2) الظاهر لإعزاز دين الله : هو أبو الحسن علي بن منصور بن نزار بن معدّ ، ولد في القاهرة سنة 395هـ/ 1004م ، وتقلد الخلافة سنة 411هـ / 1020م ، وله من العمر ست عشرة سنة وثلاثة

أشهر ، وبقي متقلداً للخلافة حتى وفاته سنة 427هـ / 1035م ، وعمره إحدى وثلاثون سنة وأحد عشر شهراً . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص125 - 183 ، ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص63 - 66 ؛ الدواداري ، الدرة ص313 - 335 .

(3) المستنصر بالله : هو معدّ بن الظاهر لإعزاز دين الله علي بن الحاكم بأمر الله أبي علي المنصور بن عبدالعزيز بالله بن المعز لدين الله أبي تميم معدّ . المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة ، ولد في القاهرة سنة 420هـ/ 1029م ، وتقلدا لخلافة سنة 427هـ / 1035م وهو لايزال طفلاً لايتجاوز عمره سبع سنين . لذلك تولى إدارة الدولة والدته والوزراء العظام ، وفي عهده بدأت الدولة في التحول من عصر القوة إلى الضعف لكثرة الفتن والمجاعات التي عصفت بالدولة .
وتوفى الخليفة سنة 487هـ/ 1094م . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 184 - 333 ؛ ابن ظافر ، أخبار الدول ص67 - 81 ؛ النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت 733هـ/ 1332م) : **نهاية الأرب في فنون الأدب** ، ج28 ، تحقيق محمد محمد أمين ومحمد حلمي محمد ، القاهرة : 1992م ، ص209 - 240 .

(4) المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسن (ت346هـ/ 957م) : **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، 4 أجزاء ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة محمد محيي الدين ، مصر الجديدة . 1948 ، ج1 ، ص324 ؛ ياقوت ، شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الحموي (ت 626 هـ/ 1228م) : **معجم البلدان** ، 5 أجزاء ، دار صادر ، بيروت : 1984م ، ج5 ، ص 178 .

(5) الخراج في الدولة الفاطمية ضريبة تفرض على الأرض التي تزرع حبوباً ، ونخلاً ، وعنباً ، وفاكهة ، ومايؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشك . وجباية الخراج كان بحساب السنة القمرية ، وتتم إما عن طريق الالتزام أو قيام ديوان الخراج بعملية مسح الأرض وجباية الضريبة . انظر : المقريزي : **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط** ، 3 أجزاء ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ نشر ، ج1 ، ص 103 - 104 .

(6) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 226 ؛ البراوي ، راشد : **حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : 1948م ، ص 81 ؛ الصاوي ، أحمد السيد : **مجاعات مصر الفاطمية (أسباب ونتائج)** ، دار التضامن ، بيروت :1988م ، ص 154 .

(7) ناصر خسرو ، أبو معين الدين القباديانى المروزي (ت481 هـ / 1088م) : **سفر نامة** ، ترجمة أحمد خالد البدلي ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض : 1983م ، ص111 .

(8) البراوي ، حالة مصر ، ص111 .

(9) الوجه القبلي : اصطلاح يطلق على منطقة الصعيد ، وأهم أعماله : الجيزة ، والبهنسا ، والأشمونين ، وأسيوط ، وأخميم ، والفيوم ، وبوصير ، والواحات الداخلية والخارجية . القلقشندي ، أحمد بن علي (ت 821هـ / 1418م) : **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الفكر ، بيروت : 1987م ، ج3 ، ص 449 - 456 .

(10) جوهر الصقلي : قائد الجيش الفاطمي الذي فتح مصر والشام ، وأسس مدينة القاهرة ، توفى سنة (381هـ/ 1347م) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م) : **سير أعلام النبلاء** ، 23 جزء ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : 1984م ،

ج16 ، ص 467 – 470 .

(11) النويري ، نهاية الإرب ، ج 28 ، ص 130 .

(12) المحتسب ، من الوظائف الدينية المهمة في الدولة الفاطمية ، ولا تسند هذه الوظيفة إلا لرجل من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين ، وكان محتسب القاهرة يعين نواباً عنه بجميع أعمال الدولةكنواب الحكم ، ويطوف نوابه على أرباب الحرف والمعايش ويأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين والطباخين ويتتبعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها ، وباختصار فإن مهمة المحتسب هي «أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله» لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، الخطط ج 1 ، ص 463 – 465 .

(13) المقريزي ، اتعاظ ج1 ، ص120 .

(14) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 122 .

(15) الدينار الراضي العباسي : نسبة للخليفة الراضي بالله ابن العباس أحمد بن المقتدر بالله العباسي ، تقلد خلافة الدولة العباسية سنة 322هـ / 933م ، وتوفى سنة 329 هـ/ 940م . فكانت خلافته ست سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام . وكان أديباً وشاعراً . انظر : ابن الأثير ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري الملقب بعز الدين (ت 630هـ/ 1232م) : **الكامل في التاريخ** ، 10 أجزاء ، تحقيق محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية ، بيروت : 1987م ، ج7 ، ص 98 ، 151 – 152 .

(16) الدينار المعزي الفاطمي : نسبة للخليفة المعز لدين الله أبي تميم معد ابن المنصور أبي الظاهر بن القائم بن محمد بن عبدالله المهدي . ولد في المغرب سنة 319 هـ / 931م وتقلد الخلافة سنة 341هـ / 952م ، وفي عهده امتد النفوذ الفاطمي إلى كامل بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز ، وتوفي سنة 365 هـ / 975م . لمزيد من المعلومات انظر :المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص93 - 225 ، ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص 21-30 ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص119 - 152 ؛ ابن الأثير ، الكامل ، ج7 ، ص 360 - 361 .

(17) المقريزي ، اتعاظ ج1 ، ص 122 - 123 .

(18) المقريزي : الخطط ، ج1 ، ص352 .

(19) الجشكار : أردأ أنواع الدقيق ، وهو أسمر اللون . المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص 274 ؛ النوري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص160 ، الصاوي ، مجاعات ، ص 165 .

(20) العلامة : أجود أنواع الدقيق . المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص274 ؛ الصاوي ، مجاعات ، ص165 .

(21) النويري ، نهاية الإرب ، ج28 ، ص 160 .

(22) الدواداري ، الدرة ، ص 205 .

(23) المصدر نفسه ، ص 212 .

(24) المصدر نفسه ، ص 219 .

(25) الرطل : يلفظ أيضاً رطل ورُطل ، وكان الرطل المصري زمن الفاطميين يزن (140) درهماً = 437,5 غم . هنتس ، فالتر : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، 1970 ، ص 30 - 31 .

(26) عن أسعار المواد الغذائية خلال العصر الفاطمي : انظر ملحق رقم (1) .

(27) المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص274 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص160 ، الصاوي ، مجاعات ، ص165 .

(28) المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص 274 .

(29) الصنجة : الصنج العربي ، هو الذي يكون في الدفوف ونوه . . . وصنجة الميزان وسنجته فارسي معرب . ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت 711هـ/ 1311م) : **لسان العرب** 15 جزءاً ، دار صادر ، بيروت : بدون تاريخ نشر ، ج2 ، ص311 .

(30) الكيل : في دمشق كان الكيل الواحد = 2/1 غراره = 17 كغم قمح ، وفي حلب كان الكيل الواحد = 2/1 مكول ، أما في مصر فكان الكيل الواحد يساوي 8 أقدام = 7,5 لتر . هنتس ، المكاييل ، ص 70 - 72 .

(31) المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص 277 .

(32) المصدر نفسه ، ج1 ، ص277 .

(33) الخليفة العزيز بالله : هو أبو المنصور نزار بن المعز لدين الله بن المنصور بن القائم بالله بن المهدي ، ولد في المهدية سنة 344 هـ/ 955م ، وتقلد سنة 365 هـ/ 975م ، وتوفي سنة 386 هـ/ 996م ، وكانت مدة ولايته إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر ونصف الشهر ، لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص236 - 299 ؛ ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص 31 - 42 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص 153 - 166 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج7 ، ص477 - 478 .

(34) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 3 .

(35) التليس : كان هذا المكيال في العصور الوسطى يساوي (150) رطلاً مصرياً ، وفي القرن التاسع عشر كان التليس يساوي (225) كغم . هنتس ، المكاييل ، ص 60 .

(36) الدواداري ، الدرة ، ص 261 .

(37) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 8 .

(38) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 291 .

(39) البراوي ، حالة مصر ، ص81 ؛ الصاوي ، مجاعات ، ص155 .

(40) الأمراء السلطانية : اصطلاح يطلق على مخازن غلال الدولة في القاهرة ، وكانت تحتوي أكثر من ثلاثمائة ألف إردب من الغلال ، ويشرف عليها الحماة من الأمراء والمشارفين العدول ، ومنها تطلق الأقوات لأرباب الرتب والخدم وأرباب الصدقات وأرباب الجوامع والمساجد وجرايات العبيد السودان ورجال الأسطول وغيرهم . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، الخطط ، ج1 ص464 - 465 .

(41) ابن الطوير ، أبو محمد المرتضي عبد السلام بن الحسن القيسراني (ت 617 هـ/ 1220م) : **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين** ، تحقيق أيمن فؤاد السيد ، دار النشر فرانتس شتايز شتوتغارتا ، 1992م ، ص138 - 141 .

(42) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص224 - 225 .

(43) الأنطاكي ، يحيى بن سعيد (ت458 هـ/ 1065م) : **تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكي** المعروف بصلة تاريخ أو تيخا ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، 1909م ، ص 190-191 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص49-50 ، الدواداري ، الدرة ، ص277 - 279 .

(44) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 112 .

(45) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 115 .

(46) الروايا : قرب لحمل الماء ، حيث كان السقاءون يجلبون المياه من النيل بواسطة الروايا للسكان . ناصر خسرو ، سفر ، 96 .

(47) الأنطاكي ، تاريخ ، ص190 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص62 .

(48) الويبة : مكيال مصري ، كان يعادل 10أمنان أو 12.68 كغم قمح . وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان يساوي 16 قدحاً ، كل قدح 232 درهم = 11.6 كغم قمح ، هنتس ، المكاييل ، ص80 .

(49) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 62-63 .

(50) الحملة : كان يحسب حمل الطحين ب(300) رطل في مصر ، ويساوي (135) كغم ، وحمل الفلفل(500) رطل ، ويساوي (225) كغم ، وحمل القطن المندوف(553.5) رطل ، ويساوي (249) كغم . هنتس ، المكاييل ، ص27 .

(51) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص74 .

(52) ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص49-50 .

(53) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ص78 .

(54) الأنطاكي ، تاريخ ، ص197-198 .

(55) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص120-121 .

(56) برقة : اسم صقع كبير يشتمل على مدن وقرى بين الإسكندرية وأفريقية ، واسم مدينتها إنطابلس وتفسيره الخمس مدن .... وبين الإسكندرية وبرقة مسيرة شهر . ياقوت ، معجم ، ج1 . ص387-389 .

(57) أبو ركوة : هو الوليد بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن عبد الرحمن الداخل الأموي ، وسمي بأبي ركوة لأنه كان يحمل في أسفاره ركوة ، وهي إبريق ماء من الجلد على عادة الصوفية ، بدأت ثورته في ولاية برقة سنة 395هـ / 1004م ، وساندته قبائل عدة كبني قرة ، وزناته ، وكتامة ، لسوء سياسة الخليفة الحاكم بأمر الله ، وعدائهم للفاطميين الشيعة وولائهم لبني أمية في الأندلس ، وعظمت ثورته وتلقب بـ «أمير المؤمنين» ثم سار إلى مصر ، وعظم نفوذه في منطقة الوجه البحري ، إلا أن الصراع انتهى بهزيمته وقتله سنة 397هـ / 1006م . لمزيد من المعلومات انظر : ابن القلانسي ، أبو يعلى حمزة بن أسد علي التميمي(ت555هـ / 1160م) : **تاريخ دمشق** ، تحقيق سهيل زكار ، دار حسان ، دمشق : 1983م ، ص104 - 106 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص-46 42 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص60-66 .

(58) أشهر من كاتبه بمصر الحسن بن جوهر أحد كبار قادة الجيش وقبيلته بنوقرة . ابن الأثير الكامل ، ج8 ، ص42-46 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص60-66 .

(59) الوجه البحري : هو كل ما سفل عن القاهرة إلى البحر الرومي ، ومن أبرز أعماله : القليوبية ، المنوفية ، البحيرة ، الدقهلية ، المرتاحية . القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص 456 - 467 .

(60) ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص 42 - 34 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص60 - 61 .

(61) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 69 .

(62) الدواداري ، الدرة ، ص 277 .

(63) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص 69 .
(64) الأنطاكي ، تاريخ ، ص191 .
(65) الدواداري ، الدرة ، ص 277 .
(66) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص71 .
(67) البراوي ، حالة مصر ، ص 83 .
(68) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص58 .
(69) المصدر نفسه ، ج2 ، ص69 .
(70) الدواداري ، الدرة ، ص 275 .
(71) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص69 .
(72) المقياس ، عمود من الرخام قائم في وسط بركة على شاطئ النيل بمدينة مصر ، له طريق إلى النيل يدخل الماء إذا زاد عليه ، وفي ذلك العمود خطوط معروفة عندهم يعرفون بوصول الماء إليها مقدار زيادته ، ياقوت ، معجم ، ج5 ، ص178 .
(73) عن مقاييس النيل في العصر الفاطمي . انظر ملحق رقم (2) .
(74) المسعودي ، مروج ، ج1 ، ص342 ؛ المخزومي ، أبو الحسن علي بن عثمان (ت585هـ/ 1189م) : **المنهاج في علم خراج مصر** ، مخطوط مصور لدى الأستاذ الدكتور فالح حسين ، قسم التاريخ ، الجامعة الأردنية ، ص48 .
(75) المسعودي ، مروج ، ج1 ، ص342 .
(76) المصدر نفسه ، ج1 ، ص342 ؛ ابن مماتي ، أسعد بن المهذب بن أبي مليح الأيوبي (ت606هـ/ 1209م) : **كتاب قوانين الدواوين** ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، الجمعية الزراعية الملكية ، مصر : 1943م ، ص76 ، ياقوت ، معجم ، ج5 ، ص187 .
(77) ابن مماتي ، قوانين ، ص76 .
(78) المخزومي ، المنهاج ، ص48 .
(79) الإدريسي ، أبو عبدالله محمد بن محمد عبدالله (ت560 هـ/ 1164م) : **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، 9 أجزاء ، معهد الدراسات الشرقية ، نابولي/ روما ، 1979م ، ج3 ، ص325 ؛ سيد ، أيمن فؤاد : **الدولة الفاطمية في مصر** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1992م ، ص291 .
(80) انظر ملحق رقم (2) .
(81) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص112 .
(82) المسبحي ، محمد بن عبدالله بن أحمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز (ت420 هـ/ 1029م) : **أخبار مصر في سنتين (414 - 415 هـ)** ، تحقيق وليم .ج . ميلورد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : 1980م ، ص12 - 16 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص134 - 135 .
(83) المسبحي ، أخبار مصر ، ص12 - 16 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص134 - 135 .
(84) الصاوي ، مجاعات ، ص26 .
(85) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ/ 1347م) : **العبر في خبر من غبر** ، 4 أجزاء ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت : 1985م ،

ج2 ، ص 256 - 257 ، المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص352 - 355 ، الدواداري ، الدرة ، ص324 .

(86) ست الملك ابنة العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمي ، ولدت في المغرب قبل سنة 362هـ/ 972م ، وكانت «ذات أدب وعقل ودين . كثيرة الصلاة والصوم وتلاوة القرآن» ، وقد برز دورها في إدارة الدولة منذ تقلد الحاكم بأمر الله الخلافة سنة 386 هـ / 996م لصغر سن الخليفة ، ثم أصبحت الرأس المدبر للدولة بعد مقتل الخليفة سنة 411هـ/ 1020م ، وحتى وفاتها سنة 415هـ/ 1024م . لمزيد من المعلومات انظر : الصنهاجي ، أبو عبدالله محمد (ت656هـ/ 1228م) : **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم** ، تحقيق جلول أحمد البدوي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر: 1984م ، ص68 ؛ ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص131 ، الدواداري ، الدرة ، ص214 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص205 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص174 ، ابن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاس الأتابكي (ت 874هـ/ 1469م) : **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة** ، 16جزءاً ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة : بدون تاريخ نشر ، ج4 ، ص248 .

(87) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج4 ، ص284 .

(88) ابن العبري ، أبو الفرج جمال الدين الملطي (ت685 هـ/ 1286م) : **تاريخ مختصر الدول** ، دار المسيرة ، بيروت : بدون تاريخ نشر ، ص180 .

(89) الأنطاكي ، تاريخ ، ص387 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص131 .

(90) يذكر المقريزي أسماء الرجال الذين تحكموا بأمور الدولة وهم : الشريف الكبير العجمي ، والشيخ نجيب الدولة الجرجرائي ، والشيخ العميد محسن بن بدوس ، والقائد معضاد ، وقد قرروا ألا يدخل على الخليفة الظاهر أحد غيرهم ، وتصرفوا في سائر أمور الدولة لانشغال الخليفة بالملذات . المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص354 .

(91) المصدر نفسه ، ج1 ، ص354 - 355 ؛ الماوي ، محمد حمدي : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، دار المعارف ، القاهرة : 1970م ، ص144 - 154 .

(92) بنو الجراح : أحد بطون طيء التي أقامت في فلسطين ، وهي قبيلة عظيمة من كهلان القحطانية ، وتتفرع منها بطون وأفخاذ متعددة . القلشندي ، أحمد بن علي (ت821 هـ/ 1418م) : **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1959م ، ص371-375 .

(93) بنو كلب : بطن من قضاعة من القحطانية ، وهو بنو كلب بن وبرة . القلقشندي ، نهاية الأرب ، ص408 .

(94) بنو كلاب : بطن من عامر بن صعصعة ، وكانت دايرهم في جهات الحجاز ، ثم هاجروا إلى الجزيرة الفراتية ، وشمال الشام . القلقشندي ، نهاية الأرب ، ص407 .

(95) الأنطاكي ، تاريخ ، ص244-253 ، ابن القلانسي ، تاريخ ، ص119 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص69 - 70 .

(96) المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص99 - 100 .

(97) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص170 .

(98) المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص355 .
(99) المسبحي ، أخبار مصر ، ص12 - 13 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص135 .
(100) المسبحي ، أخبار مصر ، ص32 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص142 .
(101) المسبحي ، أخبار مصر ، ص67 .
(102) المصدر نفسه ، ص72 .
(103) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص169 .
(104) المصدر نفسه ، ج2 ، ص135 ، المسبحي ، أخبار مصر ، ص13 .
(105) المسبحي ، أخبار مصر ، ص67 .
(106) المصدر نفسه ، ص72 .
(107) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص166 .
(108) المصدر نفسه ، ج2 ، ص169 .
(109) المصدر نفسه ، ج2 ، ص170 .
(110) المصدر نفسه ، ج2 ، ص135 ، المسبحي ، أخبار مصر ، ص13 .
(111) المسبحي ، أخبار مصر ، ج2 ، ص72 .
(112) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص161 .
(113) المسبحي ، أخبار مصر ، ص75 .
(114) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص169 .
(115) المسبحي ، أخبار مصر ، ص32 .
(116) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص161 .
(117) المصدر نفسه ، ج2 ، ص146 .
(118) المصدر نفسه ، ج2 ، ص164 ، المسبحي ، أخبار مصر ، ص72 .
(119) الحمل : ما حُمل ، والجمع : أحمال ، وحمله على الدابة يحمله حملاً . والحملات : ما يُحمل عليه الدّواب في الهبة الخاصة ، ويكون الحملات أجراً لما يحمل ـ ولم أعثر على مقدار الحمل بالدقة ـ ابن منظور ، لسان العرب ، ج11 ، ص175 .
(120) المسبحي ، أخبار مصر ، ص13 .
(121) المصدر نفسه ، ص32 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص142 .
(122) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص164 .
(123) المسبحي ، أخبار مصر ، ص32 .
(124) المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص354 .
(125) المصدر نفسه ، ج1 ، ص354 - 355 .
(126) القنبيط : لعل المقصود به ما يسميه أساتذة الأحياء الشماريخ ، جمع شمراخ ، وهو الدعامة البيضاء التي تتجمع زهرات القنبيط في قمتها . المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص164 ، هامش (1) .
(127) المسبحي ، أخبار مصر ، ص73 .
(128) المصدر نفسه ، ص73 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص164 .

(129) المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص355 .

(130) المسبحي ، أخبار مصر ، ص47 - 48 .

(131) المصدر نفسه ، ص15 .

(132) المصدر نفسه ، ص15 - 16 .

(133) المصدر نفسه ، ص74 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص165 .

(134) المسبحي ، أخبار مصر ، ص74 - 75 .

(135) المكوس في العصر الفاطمي ضرائب تفرض على جميع البضائع وهي على صنفين : الصنف الأول على البضائع الواردة والصادرة من ثغور الدولة البحرية في مصر والشام ، وكانت تتراوح بين (20-35%) من ثمن البضاعة . أما الصنف الثاني ، فيفرض على جميع البضائع داخل الدولة سواء كانت منتجات صناعية أو غلات زراعية ، وكانت هذه المكوس تتراوح بين (10 - 30%) من ثمن البضاعة ، انظر : ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص43 - 44 ، ابن مماتي ، قوانين ، ص326 ، المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص104 - 105 ، المخزومي ، المنهاج ، ص64 .

(136) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص166 .

(137) أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي : قدم من العراق إلى مصر ، واستقر بها ، ودخل في خدمة الدولة الفاطمية منذ عهد الخليفة الحاكم بأمر الله ، فخدم في الصعيد ، ثم كاتباً لديوان قائد الأستاذين في قصر الخلافة ، ثم ولي ديوان النفقات سنة 409 هـ/ 1018م ، ثم تقلد الوزارة 418هـ/ 1027م ، واستمر في الوزارة حتى وفاته سنة 436 هـ/ 1044م ، انظر : ابن الصيرفي ، أبو القاسم علي بن منجب المصري (ت542 هـ/ 1147م) : **الإشارة إلى من نال الوزارة** ، تحقيق عبدالله مخلص ، مطبعة المعهد الفرنسي الخاص بالعاديات الشرقية ، القاهرة : 1924م ، ص35 - 36 ، ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681 هـ / 1282م) : **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، 8 أجزاء ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت : 1968م ، ج3 ، ص407 - 408 ، الذهبي ، سير أعلام ، ج17 ، ص583 .

(138) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص31 .

(139) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج4 ، ص254 .

(140) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص180 .

(141) الدواداري ، الدرة ، ص333 .

(142) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص180 .

(143) ناصر خسرو ، سفر نامة ، ص143 .

(144) المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بدون تاريخ نشر ، ص53 - 54 .

(145) ابن ميسر ، تاج الدين محمد بن علي (ت677 هـ/ 1278م) : **المنتقى من أخبار مصر** ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة : 1981م ، ص13 .

(146) ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (ت597 هـ/ 1200م) : **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، 5 - 10 أجزاء ، مطبعة دئرة المعارفة العثمانية ، حيدر آباد ، 1939م ، ج8 ، ص173 ،

الدواداري ، الدرة ، ص369 .

(147) المقريزي ، اتعاظ ، ج٢ ، ص224 .

(148) اليازوري ، أبو محمد الحسن بن علي بن عبدالرحمن : تقلد منصب قاضي القضاة والدعوة في الدولة الفاطمية سنة 441 هـ/ 1409م ، ثم تقلد منصب الوزارة سنة 442 هـ/ 1050م ، وبذلك جمع بين الوزارة والقضاء والدعوة حتى مقتله سنة 450 هـ/ 1050م ، لمزيد من المعلومات ، انظر : ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص40 - 46 .

(149) المقريزي ، إغاثة ، ص56 - 57 .

(150) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص225 .

(151) عن الشدة العظمى وآثارها ، انظر : ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص397 - 401 ، ابن ميسر ، المنتقى ، ص24 - 41 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص265 - 312 .

(152) المقريزي ، إغاثة ، ص57 .

(153) الصنهاجي ، أخبار ملوك ،ص72 ، ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد الحضرمي المغربي (ت808هـ/ 1405م) : **تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، 7 أجزاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت : 1992 ، ج4 ، ص77 ، سيد الدولة ، ص139 .

(154) ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص74 .

(155) أم المستنصر بالله ، أمة سوداء اسمها رصد ، تزوجها الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ، وأنجب منها ابنه المستنصر بالله ، وقد أصبحت الرأس المدبر للدولة بعد تقلد ابنها للخلافة سنة427 هـ/ 1035م ، واستمرت سطوتها في الدولة حتى سنة 462 هـ/ 1069م ، وهي سنة سيطرة قادة الجند على أمور الدولة . لمزيد من المعلومات أنظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص233 ، 190 ، 184 ، الشيرازي ، المؤيد في الدين هبة الله بن أبي عمران موسى (ت 470 هـ/ 1077م) : **سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة** ، تحقيق محمد كامل حسين ، دار الكاتب المصري ، القاهرة : 1949م ، ص84 - 85 ، ابن خلدون ، العبر ، ج4 ، ص76 ، الدواداري ، الدرة ، ص344 - 345 .

(156) ابن ميسر ، المنتقى ، ص58 ، ابن خلدون ، العبر ، ج4 ، ص76 .

(157) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص265 .

(158) الأرض السفلى : تعني كل ما كان شمالي القاهرة من مصر .

(159) المقريزي ، إغاثة ، ص58 .

(160) الجزية : ضريبة تفرض على رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى في كل سنة ، وتجب على كل رجل عاقل بالغ قادر ، ولا تجب على النساء والصبيان والمساكين والمرضى والرهبان ، وكان ديوان الجوالي هو الذي يشرف على جباية الجزية . الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص183 ، المخزومي ، المنهاج ، ص77 - 81 .

(161) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص263 .

(162) المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص85 .

(163) المقريزي ، إغاثة ، ص59 ، ابن ميسر ، المنتقى ، ص58 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص334 ،

ابن تغري بردي ، النجوم ، ج5 ، ص19 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص63 .

(164) ابن ميسر ، المنتقى ، ص58 ، المقريزي ، **كتاب المنتقى الكبير** ، 8 أجزاء ، تحقيق محمد اليعلاوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : 1991م ، ج8 ، ص234 .

(165) ابن ميسر ، **المنتقى** ، ص58 .

(166) المخزومي ، المنهاج ، ص48 .

(167) الإردب : مكيال مصري للحنطة يتألف من 6 ويبات ، كل ويبة 8 أقداح كبيرة أو 16 قدحا صغيراً ، ويساوي الإردب 69,6 كغم من القمح أو 56 كغم من الشعير . هنتس ، المكاييل ، ص58 .

(168) الدواداري ، الدرة ، ص371 .

(169) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص300 ، ابن تغري بردي ، النجوم ، ج5 ، ص85 .

(170) سبط بن الجوزي ، شمس الدين أبو مظفر أبو يوسف قزاوغلي (ت654 هـ/ 1257م) : **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان** ، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية ، رقم المخطوط (1072) ، صورة بالميكروفيلم ، ج12 ، ص247 .

(171) النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص234 ، الدواداري ، الدرة ، ص378 .

(172) ابن خلكان ، وفيات ، ج5 ، ص230 .

(173) المقدسي ، مرعي الحنبلي (ت 11 هـ/ 17م) : **نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين** ، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية ، رقم المخطوط (2565) صورة بالميكروفيلم ، ورقة 20 .

(174) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص307 ، سبط بن الجوزي ، مرآة ، ج12 ، ص247 .

(175) الذهبي ، تاريخ ، حوادث (401 - 500 هـ) ، ص8 .

(176) الدواداري ، الدرة ، ص371 .

(177) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص307 .

(178) المقريزي ، إغاثة ، ص 95 - 60 .

(179) المصدر نفسه ، ص60 .

(180) ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص400 .

(181) النخاخ : جمع نخ ، وهو بساط طوله أكثر من عرضه وهو فارسي معرب . ابن منظور ، لسان العرب ، ج3 ، ص61 .

(182) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص400 .

(183) المصدر نفسه ، ج2 ، ص307 .

(184) المصدر نفسه ، ج2 ، ص278 .

(185) الذهبي ، تاريخ ، حوادث (401 - 500 هـ) ، ص40 .

(186) الدواداري ، الدرة ، ص380 .

(187) الأمير بدر الجمالي : هو من مماليك الدولة ، أرمني الجنسية ، تدرج في رتب الدولة حتى تقلد الوزارة والقضاء والعدوة والجيش سنة 468 هـ/ 1075م فسيطر على أمور الدولة جميعها بتفويض من الخليفة المستنصر بالله ، ولم يبق للخليفة من السلطة إلا الاسم ، وبلغ من استبداده أن عين ابنه

الأفضل شاهنشاه ولياً لعهده سنة 477 هـ / 1084م بموافقة الخليفة ، وعندما توفي بدر الجمالي سنة 487 هـ/ 1094م ، تقلد الأفضل الوزارة . المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص329 - 332 ؛ ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص55 - 56 ؛ ابن ميسر ، المنتقى ، ص47 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج8 ، ص496 - 467 .

(188) المقريزي ، المقفي ، ج2 ، ص397 .

(189) الصنهاجي ، أخبار ملوك ، ص72 ؛ ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص76 .

(190) الدواداري ، الدرة ، ص399 - 400 .

(191) المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص329- 330 .

(192) المخزومي ، المنهاج ، ص46 - 47 .

(193) المناوي ، الوزارة ، ص146 .

(194) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج2 ، ص126 .

(195) المستعلي بالله : هو أبو القاسم أحمد بن المستنصر بالله أبي تميم معد ، ولد في القاهرة سنة 467هـ/ 1101م ، وتقلد الخلافة سنة 487 هـ/ 1094م ، وتوفي سنة 495 هـ/ 1101م ، وكانت مدة ولايته سبع سنين وشهراً واحداً وثمانية وعشرين يوما ، ولم تكن له سيرة تذكر ، فإن الأمر كان للأفضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش الذي استبد بأمور الدولة . لمزيد من المعلومات ، انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص11 - 28 ، ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص82 - 86 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص243 - 274 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج9 ، ص46 .

(196) ابن ميسر ، المنتقى ، ص64 - 68 ، الدواداري ، الدرة ، ص45 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص25 .

(197) الإقطاع : هو أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها وتسمى تلك الأرض قطائع ، وتصنف الإقطاعات إلى صنفين : إقطاع تمليك ولصاحبها الملكية التامة عليها ، وله حق وراثتها ، وعلى مالكها دفع ضريبة العشر ، وإقطاع استغلال وهي الإقطاعات التي تعطى بالإيجار أو بالضمان أو بالمزارعة ، ويدفع مستغلها نسبة معينة من الحاصل أو مبلغاً نقدياً متفقاً عليه . انظر : الخوارزمي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الكاتب (ت 383 هـ/ 993م) : **مفاتيح العلوم** ، مطبعة الشرق ، مصر : 1923 ، ص40 ، الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص239 - 248 .

(198) ابن المأمون البطائحي ، جمال الدين أبو علي موسى (ت 688 هـ/ 1192م) : **نصوص من أخبار مصر** ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة : ص1983 ، ص3-10 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص276 .

(199) المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص80 - 81 .

(200) ابن ميسر ، المنتقى ، ص84 .

(201) الآمر بأحكام الله : هو أبو علي المنصور بن المستعلي بالله أبي القاسم أحمد بن المستنصر بالله أبي تميم معد ، ولد في القاهرة سنة 490 هـ/ 1096م ، وبويع بالخلافة سنة 495 هـ / 1101م ، وهو طفل له من العمر خمس سنين وشهر وأيام ، فدبر الأفضل بن بدر الجمالي أمور الدولة ، وقتل الآمر سنة 524 هـ/ 1129م ، بتدبير من فرقة النزارية ، فكانت مدة ولايته حوالي تسعة وعشرين سنة . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص31 - 133 ، ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص87-93 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص274 - 296 ؛ ابن الأثير ، الكامل ، ج9 ، ص255 .

(202) المأمون البطائحي : ولد سنة 478 هـ/ 1085م ، وكان من ذوي الآراء والمعرفة التامة بتدبير الدول ، تقلد وزارة التفويض في الدول الفاطمية سنة 515 هـ / 1121م ، وعزل سنة 519 هـ/ 1128م ، ابن الأثير ، الكامل ، ج9 ، ص234 ؛ المقريزي ، اتعاظ ج3 ، ص110 - 116 .

(203) المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص111 .

(204) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 117 .

(205) المصدر نفسه ، ج3 ، ص113 .

(206) الحافظ لدين الله : أبو الميمون عبدالمجيد بن الأمير أبي القاسم محمد بن المستنصر بالله . ولد بعسقلان سنة 467 هـ / 1074م ، وتقلد الخلافة سنة 524 هـ / 1129م ، وتوفي سنة 544 هـ / 1149م . لمزيد من المعلومات انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص137 - 200 ؛ ابن ظافر ، أخبار الدول ، ص94 - 101 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص296 - 310 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج9 ، ص361 .

(207) انظر ملحق رقم (2) .

(208) ابن ميسر ، المنتقى ، ص134 - 135 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص165 - 166 .

(209) ابن ميسر ، المنتقى ، ص134 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص276 .

(210) ابن ميسر ، المنتقى ، ص154 .

(211) ابن القلانسي ، تاريخ ، ص431 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص244 .

(212) ابن القلانسي ، تاريخ ، ج516 .

(213) طلائع بن رزيك : ارمني الجنسية ، ولد بأرمنية سنة 495 هـ / 1102م ، وكان من الشيعة الإمامية ، تقلد الوزارة سنة 549 هـ/ 1154م ، واستبد بأمور الدولة ، مما أدى إلى غضب أهل قصر الخلافة ، فدبروا أمر قتله ، كان ذلك سنة 556 هـ / 1160م . المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص246-255 ، المناوي ، الوزارة ، ص256 - 285 .

(214) المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص244 .

(215) المناوي ، الوزارة ، ص152 .

(216) المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص244 وما بعدها .

(217) ابن الطوير ، نزهة ، ص83 .

(218) يعقوب بن كلس : أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن إبراهيم ، كان يهودياً وأسلم ، ولد في بغداد ونشأ فيها ثم سافر إلى الشام ثم إلى مصر ثم إلى المغرب سنة 358 هـ/ 968م ، ودخل في خدمة الدولة الفاطمية ، وتقلد الوزارة سنة 368 هـ/ 678م ، وتوفي سنة 380 هـ/ 990مك ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص19 - 23 ، ابن خلكان ، وفيات ، ج7 ، ص27 - 33 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، ص165 - 166 .

(219) المقريزي ، الخطط ، ج2 ، ص6 .

(220) جعفر بن الفرات : تقلد الوزارة سنة 382 هـ/ 992م ، وعزل سنة 383 هـ/ 993م . المقريزي ، اتعاظ ، ج1 ، ص280 .

(221) المصدر نفسه ، ج1 ، ص280 .

(222) ابن الطوير ، نزهة ، ص84 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص340 .

(223) ناصر خسرو ، سفر ، ص116 .

(224) ابن الطوير ، نزهة ، ص84 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص340 .

(225) كاتب الدست : هو الذي يتولى «ديوان الإنشاء والمكاتبات» ، ويشترط به أن يكون من أجل كتاب البلاغة ، ومن مهامه تسليم الرسائل الواردة للخليفة والإجابة عنها ، وهو مستشار للخليفة . القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص563 .

(226) صاحب الباب : هي ثاني رتبة الوزارة ، ويقال لها الوزارة الصغرى ، وهو الذي ينظر في المظالم إذا لم يكن الوزير صاحب سيف ، فإذا كان ثم وزير صاحب سيف ، كان هو الذي يجلس للمظالم بنفسه ، وصاحب الباب من جملة من يقف في خدمته . القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص554 .

(227) ابن الطوير : نزهة ، ص84 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص340 .

(228) ديوان النظر : وهو أجل الدواوين المالية ، وله عزل وتعيين أربابها ، وضبط موارد الدولة ونفقاتها ، ويطالب كتاب الدواوين في نهاية كل شهر بعمل أوراق تسمى «أوراق الحمل» تتضمن ما يخرج وما يرجى حصوله من المال لكل شهر ، ويبلغ ذلك إلى متولي بيت المال . ابن الطوير ، نزهة ، ص79 - 80 ؛ المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص400 ؛ القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص566 .

(229) ديوان التحقيق : وموضوعة المقابلة على الدواوين ، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير ، وله الخلع ومرتبة يجلس عليها ، وحاجب بين يديه ، القلشندي ، صبح ، ج3 ، ص566 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص338 .

(230) ديوان المجلس : هو أصل الدواوين ، وفيه معالم الدولة بأجمعها ، وفيه عدة كتاب ، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات ، ونفقات الدولة . القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص566 - 567 ؛ المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص 338 - 339 .

(231) ديوان الجيوش : أعد لمعرفة أحوال الجند في الدولة من الحياة والموت والمرض والصحة والغيبة والحضور ، ومقدار أعطياتهم ، وتحفظ جميع السجلات المتعلقة بهم في هذا الديوان . ابن الطوير ، نزهة ، ص82 - 83 ؛ القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص565 ؛ المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص401 .

(232) الدواوين الأخرى مثل : ديوان خزائن الكسوة ، وديوان الطراز ، وديوان الرواتب ، وديوان الأحباس ، وديوان الصعيد ، وديوان الثغور ، وديوان الجهاد . لمزيد من المعلومات ، انظر : المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص338 - 343 ، القلقشندي ، صبح ، ج3 ، ص566 - 569 .

(233) ابن الطوير ، نزهة ، ص84 - 85 .

(234) المصدر نفسه ، ص85 ، المقريزي ، اتعاظ ، ج3 ، ص341 .

(235) ابن الطوير ، نزهة ، ص74 .

(236) المصدر نفسه ، ص96 .

(237) المقريزي ، اتعاظ ، ج3 . ص342 .

(238) جواتيان : دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية ، ترجمة عطية القوصي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980م ، ص185 - 186 .

* * *

ملحق رقم (1)
تطور أسعار المواد الغذائية خلال العصر الفاطمي
جدول رقم (1) تطور سعر الخبز

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
ربيع الأول 382 هـ / 992م	اثنا عشر رطلاً[1] خبز السميد		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص274
ربيع الأول 382 هـ / 992م	سبعة عشرة رطلا / الأسمر		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص274
386 هـ / 996م	أربعة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص8
390 هـ / 999م	ستة عشرة رطلا		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص25
قبل سنة 396 هـ/ 1005م	ثلاثة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص62 - 63
397 هـ / 1006م	ستة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص46
398 هـ / 1007م	ثلاثة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص74
398 هـ / 1007م	ثمان أواق		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص74
398 هـ / 1007م	اثنا عشر رطلاً		درهم / السعر الرسمي	اتعاظ ،ج1 ،ص69
جمادي الآخرة/ 414هـ/ 1023م	أربعة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص13
جمادي الآخرة/ 414هـ/ 1023م	ثلاثة أرطال / الخبز المبلول		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص135
شوال 415 هـ / 1024م	رطلان		درهم	المسبحي ،ص67
13 ذو القعدة 415 هـ/ 1024م	رطلان / خبز السميد / والحواري		درهم وربع	المسبحي ،ص72
13 ذو القعدة 415 هـ/ 1024م	رطلان / الجشكار		درهم	المسبحي ،ص72
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	رطل وربع		درهم	اتعاظ ،ج2 ،ص169
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	رطل		درهم	اتعاظ ،ج2 ،ص170
415 هـ / 1024م	خمسة عشر رطلاً/ خبز الجشكار		درهم / السعر الرسمي	المسبحي ،ص48
415 هـ / 1024م	أربعة أرطال / الحواري		درهم / السعر الرسمي	المسبحي ،ص48
415 هـ / 1024م	رطلان ونصف		درهم / السعر الرسمي	المسبحي ،ص48
قبل سنة 447هـ/ 1055م	أربعة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ،ص224
447 هـ / 1055م	عشرة أرطال		درهم / السعر الرسمي	اتعاظ ،ج1 ،ص225
الشدة العظمى	رغيف الخبز	خمسون ديناراً	درهم	ابن خلكان ،ج5 ،ص230
الشدة العظمى	رغيف الخبز	مئة دينار	درهم	المقدسي ،ص20
538هـ / 1143م	ثلاثة أرطال		درهم	ابن ميسر ،ص 134

(1) الرطل = 437,5 غم ، هنتس ، المكاييل ، ص 31 .

جدول رقم (2) تطور سعر الدقيق

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
373 هـ / 983م	حملة [1] الجشكار	أحد عشر ديناراً		النويري ، ج28 ، ص160
398 هـ / 1007م	حملة	ستة دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص74
410 هـ / 1019م	رطل		درهم / السعر الرسمي	المسبحي ، ص14
جمادي الآخرة 414هـ/ 1023م	حملة	ديناران وربع		المسبحي ، ص13
415 هـ / 1024م	حملة	أربعة دنانير ونصف وقيراطين		المسبحي ، ص72
415 هـ / 1024م	رطلان ونصف		درهم	اتعاظ ، ج2 ، ص161
415 هـ / 1024م	حملة	أربعة دنانير (السعر الرسمي)		المسبحي ، ص75
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	حملة	ستة دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص169
447 هـ / 1055م	تليس [2]	ثمانية دنانير		إغاثة ، ص56 - 57
447 هـ / 1055م	تليس	ثلاثة دنانير (السعر الرسمي)		إغاثة ، ص56 - 57
الشدة العظمى	عشرون رطلاً	سبعمائة دينار		الذهبي ، تاريخ ، ص8
538 هـ / 1143م	حملة		مئة وخمسون درهماً	ابن ميسر ، ص 134

(1) حملة : كان يحسب حمل الطحين بـ (300) رطل في مصر ، ويساوي (135) كغم ، هنتس ، المكاييل ، ص27 .

(2) تليس : يساوي 97,5 كغم ، هنتس ، المكاييل ، ص 60 .

جدول رقم (3) تطور سعر الخبز

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
386 هـ / 996م	تليس	أربعة دنانير		الدواداري ، ص262
398 هـ / 1007م	تليس	أربعة دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص74
398 هـ / 1007م	تليس	ثلاثة دنانير (السعر الرسمي)		الدواداري ، ص277
جمادي الآخرة 414 هـ/ 1023م	تليس	دينار (السعر الرسمي)		المسبحي ، ص12
جمادي الآخرة 414 هـ/ 1023م	تليس	ديناران		المسبحي ، ص12
ربيع الأول 415 هـ/ 1024م	تليس	ثلاثة دنانير		المسبحي ، ص12
شوال 415 هـ/ 1024م	تليس	ديناران ونصف (السعر الرسمي)		المسبحي ، ص12
ذو القعدة 415 هـ/ 1024م	تليس	ثلاثة دنانير		المسبحي ، ص12
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	تليس	أربعة دنانير وثلث		اتعاظ ، ج2 ، ص169
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	تليس	ديناران ونصف		المسبحي ، ص 74 - 75
446 هـ / 1054م	تليس	ثمانية دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص226
446 هـ / 1054م	تليس	ثلاثة دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص226
قبل سنة 459 هـ / 1066م	الإردب[1]	ثلاثة دنانير		الدواداري ، ص371
الشدة العظمى	الإردب	ثمانون ديناراً		اتعاظ ، ج2 ، ص300
الشدة العظمى	الإردب	مئة دينار		سبط بن الجوزي ، ج 12 ، ص247
الشدة العظمى	الإردب	مئتا دينار		الدواداري ، ص 387
524 هـ / 1129م	الإردب	دينار (السعر الرسمي)		اتعاظ ، ج3 ، ص133
532 هـ / 1141م	الإردب	ثلاثة دنانير		ابن ميسر ، ص 134
536 هـ / 1141م	الإردب		تسعون درهماً	ابن ميسر ، ص 134
538 هـ / 1143م	الإردب	خمسة دنانير		ابن ميسر ، ص 134

(1) الإردب = 69,6 كغم ، هنتس ، المكاييل ، ص 58 .

جدول رقم (4) تطور سعر الشعير

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
358 هـ / 968م	الويبة [1]	دينار		الكامل ، ج 7 ، ص31
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	أربع ويبات	دينار		المسبحي ، ص 32
ذو الحجة 415 هـ / 1024م	تليس	دينار		اتعاظ ، ج2 ، ص160
بعد شوال 415 هـ/ 1024م	ست ويبات	دينار		المسبحي ، ص 67
538 هـ / 1143 م	الويبة	دينار	سبعة دراهم	ابن ميسر ، ص 134 ، اتعاظ ، ج3 ، ص 256

جدول رقم (5) تطور الأرز التسعير

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
396 هـ / 1005 م	الويبة	دينار	خمسة دراهم	اتعاظ ، ج2 ، ص62 - 63 .
398 هـ / 1007 م	الويبة	دينار		اتعاظ ، ج2 ، ص74 .

جدول رقم (6) تطور سعر الأدوية

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
398 هـ / 1007 م	رطل السكر		أربعة دراهم	اتعاظ ، ج2 ، ص78
398 هـ / 1007 م	أوقية [2] بذر رمان		درهم	اتعاظ ، ج2 ، ص78
398 هـ / 1007 م	أوقيتان ، إجاص وعناب		درهم	اتعاظ ، ج2 ، ص78
398 هـ / 1007 م	أوقية دهن بنفسج	دينار		اتعاظ ، ج2 ، ص78
398 هـ / 1007 م	بطيخة	ثلاثة دنانير		اتعاظ ، ج2 ، ص78

(1) الويبة = 12,168 كغم ، هنتس ، المكاييل ، ص 80 .

(2) الوقية = 37,5 كغم ، هنتس ، المكاييل ، ص 19 .

AJH
2000

جدول رقم (7) تطور سعر اللحوم

التاريخ	الوزن / الوحدة	السعر		المصدر
		بالدينار	بالدرهم	
ربيع أول 382 هـ / 992 م	رطل ونصف		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص274
ربيع أول 382 هـ / 992 م	عشرة أواق		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص274
ربيع أول 382 هـ / 992 م	أربعة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص274
ربيع أول 382 هـ / 992 م	ستة أرطال		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص274
398 هـ / 1007 م	رطلان		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص274
398 هـ / 1007 م	رطلان ونصف		درهم	اتعاظ ،ج1 ، ص74
398 هـ / 1007 م	رطلان		درهم (السعر الرسمي)	اتعاظ ،ج1 ، ص74
410 هـ / 1019 م	أربع أواق		درهم (السعر الرسمي)	المسبحي ، ص15
415 هـ / 1024 م	أربع أواق		درهم	المسبحي ، ص15

ملحق رقم (2)

مقياس النيل في العصر الفاطمي(*)

السنة الهجرية	المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي		السنة الهجرية	المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي	
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع		أصابع	ذراع	أصابع	ذراع
358		-	19	17	387	7	16	7	16
359	11	17	19	17	388	8	17	7	16
360	21	17	21	17	389	23	16	20	16
361	4	17	14	17	390	2	16	2	16
362	19	15	2	17	391	20	16	20	16
363	14	16	14	16	392	10	17	10	17
364	20	16	20	16	393	15	16	15	16
365	24	16	23	16	394	3	17	15	17
366	4	16	4	16	395	3	16	3	16
367	4	16	4	16	396	16	16	16	16
368	1	17	1	17	397	16	14	16	14
369		17		17	398	9	14	9	14
370	4	15	4	15	**399	23	16	23	16
371	2	15	2	15	400	23	16	23	16
372	4	17	4	17	401	18	16	18	16
373	2	16	2	16	402	10	16	10	16
374	4	16	4	16	403	12	17	12	17
375	10	16	10	16	404		17		17
376	12	17	21	17	405	2	16	2	16
377	10	16	10	17	406	9	16	2	16
378	12	17	12	17	407	4	17	4	17
379	19	15	19	15	408	16	16	16	16
380	20	16	20	16	409	23	16	23	16
381	23	16	23	16	410	8	19	8	19
382	18	16	18	16	411	3	17	3	17
383	21	17	21	17	412	3	17	3	16
384	7	16	7	16	413	18	16	18	16
385	17	16	7	16	414	14	14	14	14
386	23	15	23	15	415		16		16

* انظر : الدواداري ، الدرّة ، ص 124 - 571 ؛ ابن تغري بردي النجوم ، ج4 ، ص28 - 286 ؛ ج5 ، ص30 - 369 .

** الصواب ماذكره الأنطاكي أن مقياس النيل سنة 399هـ/ 1008م أربعة عشر ذراعاً وستة عشر إصبعاً .

*** الأرجح أن مقياس النيل سنة 406هـ/ 1015م واحد وعشرون ذراعاً وثلاثة أصابع . المقريزي ، اتعاظ ، ج2 ، ص112 .

المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		السنة الهجرية	المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		السنة الهجرية
ذراع	أصابع	ذراع	أصابع		ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	
16	12	16	12	450	16	4	16	4	416
15	23	15	23	451	16	7	16	7	417
16	9	16	9	52	16	13	16	13	418
16	18	16	18	453	17	4	17	4	419
17		17		454	16		16		420
17	12	19	12	455	16	6	17	6	421
16	3	16	3	456	17	6	17	6	422
16	10	16	10	457	16	4	16	4	423
16	17	16	17	458	16	2	16	2	424
16	17	16	7	459	16	12	16	21	425
15	6	15	6	460	16	15	16	15	426
17	18	17	18	461	16	15	16	15	427
16		17		462	16	9	15	9	428
17	3	16	3	463	15	20	15	20	429
16	10	17	10	464	15	20	17	20	430
16	7	16	7	465	17	10	17	10	431
16	3	15	9	466	17	20	17	20	432
17	7	16	12	467	17	17	16	17	433
16	14	16	3	468	17	16	17	16	434
17	13	17	7	469	18	6	18	6	435
17	10	16	14	470	17	20	17	20	436
17	20	17	20	471	17	20	16	20	437
15	18	17	10	472	16	19	17	9	438
16	15	17	8	473	17	7	16	7	439
18	13	18	13	474	17	17	17	17	440
15	10	17	10	475	17	9	17	9	441
17	9	17	15	476	17	16	17	16	442
17	13	17	18	477	17	12	17	12	443
15	5	17	20	478	17	5	17	5	444
17	15	17	17	479	17		17		445
17	7	16	12	480	17	4	15	14	446
18	4	15	2	481	16	4	17	4	447
16	9	17	15	482	17	13	17	13	448
18		17	7	483	17	3	16	3	449

السنة الهجرية	المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي		السنة الهجرية	المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر الدواداري		المقاييس بالأذرع والأصابع حسب ما ذكر ابن تغري بردي	
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع		أصابع	ذراع	أصابع	ذراع
484	4	18	22	16	518	8	16	14	18
485	4	18	11	16	519	1	18	14	18
486	22	16	3	16	520	23	18	1	18
487	23	16	21	16	512	5	16		17
488	11	16	12	17	522		18	13	18
489	13	1	17	13	523	2	17	15	18
490	21	16	1	17	524	4	17	4	17
491	12	17	16	18	525	8	16	18	16
492	10	18	14	16	526	11	16	10	17
493	15	15	15	18	527	15	17	15	17
494	5	16	7	18	528	22	17	23	17
495	5	16	13	17	529	3	18	3	18
496	15	16	1	17	530	6	18	7	17
497	16	17	13	17	531	16	17	16	17
498	12	16	2	16	532	3	17	12	18
499	12	16	12	16	533	5	18	5	18
500	1	19	1	19	534	14	17	17	16
501	18	17	18	17	535	12	17	12	17
502	16	17	16	17	536	11	16	11	16
503	5	17	5	17	537		18		18
504	4	17	4	17	538	4	18	9	16
505	4	17	4	17	539	5	17	4	18
506	2	18	2	18	540	6	18		18
507	2	18	2	18	541	20	16	20	6
508	10	17	10	17	542	3	18	13	18
509		18		18	543	16	18	18	18
510	6	17	6	17	544	16	18	13	17
511	19	17	19	17	545	13	16	13	17
512	10	18	4	18	546	1	18	4	18
513	7	18	7	18	547	4	18	6	18
514	1	18	1	18	548	6	18	20	17
515	8	18	10	17	549	20	17	17	17
516	7	16	3	18	550	17	17	8	17
517	9	17	10	18	551	8	17	11	17